هل يملك الاقتصاد المصرى «سلاح ردع»؟

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٩٠
الأحد
١٥ مارس ٢٠٢٦
٢٥ رمضان ١٤٤٧
الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«خط سوميد».. مسار بديل لنفط الخليج نحو أوروبا

إجلاء المستثمرين من «أسهم المضاربات» بسبب الحرب

«وقود أغلى وتضخم أعلى».. «المركزى» يخوض اختبار الفائدة

طرح «بنك القاهرة» يعيد تسعير قطاع البنوك بالبورصة

«أساسات السوق العقارية» تتحمل زلزال التوترات الجيوساسية

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
حنان محمد - منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

اختبار صعب لتداعيات الحرب..

هل يملك الاقتصاد المصرى «سلاح رادع»؟

كتب – عبد الفتاح فتحي:

فى وقت كانت فيه مصر تبدأ تدريجيًا فى استعادة توازنها الاقتصادى بعد سنوات من الضغوط، جاءت الحرب على إيران، لتفتح بابًا واسعًا من التساؤلات حول حجم التداعيات المحتملة على الاقتصاد المصري، خاصة فى ظل ارتباطه المباشر بعدد من القطاعات الحساسة مثل الطاقة والتجارة الدولية والسياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي.

ويرى الخبير الاقتصادي، محمد الجوهري، رئيس مركز أكسفورد للدراسات الاقتصادية، أن هناك عوامل قد تحد من استمرار صعود الدولار، منها تعزيز الاحتياطى النقدى وتنويع مصادر العملة الأجنبية مثل السياحة وإيرادات قناة السويس والصادرات، مرجحًا إمكانية تراجعه تدريجيًا إذا هدأت التوترات واستقرت الأسواق العالمية.

ويقول الخبير الاقتصادى مدحت نافع إن دخول أطراف إقليمية مثل الحوثيين على خط المواجهة فى البحر الأحمر قد يؤدى إلى شبه توقف لعائدات قناة السويس، نتيجة عزوف السفن عن المرور وارتفاع تكاليف التأمين والشحن، كما أشارت تقارير إلى أن بعض شركات الشحن العالمية بدأت بالفعل فى إعادة النظر فى مساراتها، وكان من بينها شركة "ميرسك" التى أوقفت المرور عبر القناة فى ظل تصاعد المخاطر، ويمثل قطاع الطاقة أحد أبرز القنوات التى قد تنتقل عبرها تداعيات الحرب على إيران إلى الاقتصاد المصري، خاصة مع ارتباط البلاد بسوق الغاز الإقليمي.

إجراءات عاجلة

وفى محاولة لاحتواء تداعيات القرار، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات العاجلة لتأمين احتياجات السوق المحلي، من بينها تقديم موعد استلام شحنات من الغاز الطبيعى المسال، إضافة إلى إعادة تنظيم الشحنات المتعاقد عليها دوليًا.

ووفق مسؤول حكومي، حصلت مصر خلال الأيام الماضية على نحو ٣٠٠ مليون قدم مكعب يوميًا من الغاز عبر سفينة التغويز فى العقبة بالأردن، فى إطار ترتيبات مشتركة لتعويض غياب الغاز الإسرائيلي. كما أوقفت مصر ضخ نحو ٣٥٠ مليون قدم مكعب يوميًا من الغاز كانت مخصصة للتصدير عبر مصنع إدكو للإسالة، فى خطوة تهدف إلى تعزيز الإمدادات المحلية وضمان استقرار شبكة الكهرباء.

وقررت الحكومة تعديل أسعار بعض المنتجات البترولية وغاز السيارات فى ظل هذه الظروف الاستثنائية، حيث رفعت أسعار الوقود بنسب تراوحت بين ١٤٪ و١٧٪، فقد شملت الزيادة السولار الذى ارتفع إلى ٢٠,٥ جنيه للتر، وبنزين ٨٠ إلى ٢٠,٧٥ جنيه، وبنزين ٩٢ إلى ٢٢,٢٥ جنيه، بينما وصل بنزين ٩٥ إلى ٢٤ جنيهاً للتر.

وقال مدير إدارة البحوث المالية فى شركة أكيومن لإدارة الأصول مصطفى شفيع إن ارتفاع أسعار النفط والنقل عالميًا سيؤدى إلى زيادة معدلات التضخم عالميًا، وهو ما سينتقل بدوره إلى الاقتصاد المصرى باعتباره مستوردًا للعديد من السلع.

وأضاف أن هذه التطورات قد تدفع البنك المركزى المصرى إلى إعادة تقييم سياسته النقدية خلال الاجتماعات المقبلة، وربما تثبيت أسعار الفائدة أو رفعها إذا استمرت التوترات لفترة طويلة.

السياحة والصادرات

وقال رئيس اتحاد الغرف السياحية حسام الشاعر إن تأثير الحرب على إيران فى حركة السياحة بدأ محدودًا فى الأيام الأولى، لكنه قد يتضح بشكل أكبر مع نهاية الأسبوع إذا استمرت العمليات العسكرية واتسعت رقعتها، وأشار إلى أن الأسواق الأمريكية وبعض الأسواق الآسيوية قد تكون الأكثر تأثرًا، خاصة تلك التى تعتمد على شركات الطيران الخليجية فى نقل السياح إلى مصر.

ولم تقتصر تداعيات الأزمة على قطاعى السياحة والطاقة، بل امتدت أيضًا إلى حركة الصادرات المصرية، خاصة الحاصلات الزراعية الطازجة.

وقال رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين على عيسى إن اضطراب حركة الطيران وإغلاق بعض المجالات الجوية أثر بشكل مباشر على تدفق الصادرات المصرية، خاصة الخضروات والفواكه المتجهة إلى دول الخليج وأفريقيا وجنوب شرق آسيا.

وأوضح أن توقف بعض الرحلات الجوية والبحرية أدى إلى زيادة تكاليف النقل، خصوصًا عند اللجوء إلى مسارات أطول مثل طريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى الأسواق الأوروبية.

أدوات احتواء

وقال النائب محمد فؤاد إن الاقتصاد المصرى يمتلك عددًا من عناصر الاحتواء، من بينها مرونة سعر الصرف ووجود احتياطيات نقدية مناسبة تسمح بامتصاص الصدمات تدريجيًا.

ويرى الدكتور كريم عادل، مدير مركز العدل للدراسات الاقتصادية، أن الاقتصاد المصرى أصبح أكثر استعدادًا للتعامل مع الصدمات الخارجية مقارنة بما كان عليه قبل عقد من الزمن، موضحًا أن تحرير سعر الصرف وتبنى سياسات نقدية أكثر مرونة أسهما فى خلق آلية تلقائية لامتصاص الضغوط الناتجة عن أى اضطرابات عالمية.

وترى الدكتورة شيماء فرغلى الاستشارى الاقتصادى أن الاقتصاد المصرى شهد تحولات من شأنها أن تجعله أكثر مرونة فى مواجهة التقلبات العالمية، تتمثل فى إصلاحات مؤسسية وهيكلية طويلة الأجل تستهدف تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وترى أن مصر تدخل هذا الاختبار وهى تمتلك خبرة فى إدارة الأزمات، وأدوات اقتصادية أكثر تطورًا، وهو ما يمنحها قدرة نسبية على امتصاص الصدمات، شريطة استمرار مسار الإصلاح وتعميق الاعتماد على الإنتاج والتصدير.

تهديد سلاسل الإمداد..

انسداد «شريان هرمز» يصيب العالم بـ«نوبة تجارية»

كتبت/ مروة أبو المجد

تتزايد المخاوف الدولية من التداعيات المحتملة لإغلاق مضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية لنقل الطاقة فى العالم، فى ظل تصاعد المواجهة العسكرية فى الشرق الأوسط، ومع تزايد الهجمات على السفن وتراجع حركة الملاحة فى المنطقة، بدأت أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية تشهد اضطرابات متسارعة، ما يثير مخاوف من موجة جديدة من التقلبات الاقتصادية قد تمتد آثارها إلى العديد من الدول، ومن بينها مصر.

ويُعد مضيق هرمز من أكثر الممرات البحرية أهمية فى العالم، إذ تمر عبره نحو ٢٠٪ من تجارة النفط المنقولة بحرًا، إضافة إلى كميات كبيرة من الغاز الطبيعى المسال والمواد الخام الصناعية. ويعنى أى اضطراب فى حركة الملاحة داخل هذا الممر الضيق حدوث اختلالات فورية فى توازن العرض والطلب داخل أسواق الطاقة العالمية، وهو ما ينعكس مباشرة على الأسعار وحركة التجارة الدولية.

وخلال الأيام الأخيرة، شهدت حركة ناقلات النفط فى المضيق تراجعًا حادًا، حيث انخفض عدد السفن العابرة إلى نحو أربع سفن يوميًا فقط، مقارنة بنحو ٢٤ سفينة يوميًا قبل اندلاع التصعيد العسكري.

تزامن هذا التراجع فى حركة الملاحة مع تعرض عدد من السفن لهجمات فى المنطقة منذ بدء الأزمة. وتشير تقارير دولية إلى استهداف نحو عشر سفن داخل المضيق أو فى محيطه، الأمر الذى دفع شركات الشحن العالمية إلى إعادة تقييم المخاطر المرتبطة بالمرور فى هذه المنطقة وفرض قيود إضافية على الرحلات البحرية.

وانعكست هذه التطورات سريعًا على أسواق الطاقة العالمية، حيث ارتفعت أسعار النفط بنحو ٢٠٪ لتتجاوز ١١٠ دولارات للبرميل فى بعض التعاملات.

اضطراب سلاسل الإمداد العالمية

الأزمة لم تقتصر آثارها على أسواق الطاقة فقط، بل امتدت لتؤثر بشكل واضح فى سلاسل الإمداد العالمية. فقد بدأت شركات شحن عديدة فى تغيير مسارات سفنها لتجنب مناطق التوتر، متجهة إلى طرق أطول مثل الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، وهو ما يؤدى إلى زيادة زمن الرحلات البحرية وارتفاع تكاليف الوقود والتشغيل.

كما شهدت أقساط التأمين البحرى ارتفاعًا ملحوظًا على السفن التى تمر عبر المناطق عالية المخاطر، فى ظل تزايد المخاوف الأمنية. وينعكس هذا الارتفاع فى النهاية على أسعار السلع والمواد الخام فى الأسواق العالمية.

ويحذر خبراء فى قطاع اللوجستيات من أن استمرار التوترات لفترة طويلة قد يؤدى إلى اضطرابات ممتدة فى حركة التجارة الدولية، خاصة بالنسبة للسلع الحساسة للوقت مثل المنتجات الغذائية والمواد الصناعية.

تداعيات محتملة على الاقتصاد المصري

ويرى الدكتور وليد جاب الله، الخبير الاقتصادي، أن ارتفاع أسعار النفط والغاز نتيجة الأزمة قد يفرض ضغوطًا إضافية على الاقتصاد المصري، من خلال زيادة تكلفة استيراد الطاقة وارتفاع فاتورة الدعم، فضلًا عن تأثير ذلك على أسعار النقل والكهرباء.

كما قد تتأثر عائدات قناة السويس فى حال تراجع حركة ناقلات النفط القادمة من الخليج، أو إذا اتجهت بعض شركات الشحن إلى مسارات بديلة لتجنب مناطق التوتر.

من ناحية أخرى، يشير متخصصون فى قطاع النقل البحرى إلى أن ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين قد يؤدى إلى زيادة تكلفة الواردات المصرية، خصوصًا السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج، وهو ما قد يضيف ضغوطًا إضافية على الميزان التجارى ومعدلات التضخم.

ويرى محللون أن الأزمة الحالية تسلط الضوء مجددًا على هشاشة سلاسل الإمداد العالمية واعتمادها الكبير على عدد محدود من الممرات البحرية الاستراتيجية. وقد يدفع استمرار التوترات بعض الشركات العالمية إلى إعادة النظر فى مواقع الإنتاج ومصادر التوريد، فى محاولة لتقليل الاعتماد على الممرات البحرية عالية المخاطر مثل مضيق هرمز والبحر الأحمر.

طاقة استيعابية 2.5 مليون برميل يوميًا..

«خط سوميد».. مسار مصرى بديل لنفط الخليج نحو أوروبا

كتبت: ولاء النجار

مع تصاعد التوترات الجيوسياسية فى منطقة الخليج وتزايد المخاوف من تعطل الملاحة فى مضيق هرمز، عاد خط أنابيب «سوميد» إلى الواجهة الدولية كأحد المسارات البديلة لنقل النفط الخليجى إلى الأسواق الأوروبية. ويعزز هذا التطور من أهمية مصر كممر استراتيجى للطاقة، فى ظل امتلاكها بنية تحتية متطورة وموقعًا جغرافيًا فريدًا يربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، ما يجعلها نقطة ارتكاز رئيسية فى منظومة نقل الطاقة العالمية، خاصة فى أوقات الأزمات التى تهدد استقرار طرق الإمداد التقليدية.

وزارة البترول والثروة المعدنية، أكدت أن البنية التحتية المصرية قادرة على دعم حركة نقل النفط عبر خط سوميد، الذى يمتد من ميناء العين السخنة على البحر الأحمر إلى ميناء سيدى كرير على البحر المتوسط.

ويكتسب هذا المسار أهمية خاصة فى ظل الدور المحورى الذى يلعبه مضيق هرمز فى تجارة النفط العالمية، إذ تمر عبره نحو ٢٠ مليون برميل يوميًا، أى ما يقرب من ثلث تجارة النفط المنقولة بحرًا؛ لذلك فإن أى اضطراب فى الملاحة عبر هذا المضيق ينعكس سريعًا على أسعار النفط وحركة الأسواق العالمية.

ويمتلك خط سوميد طاقة استيعابية تصل إلى نحو ٢,٥ مليون برميل يوميًا، وهى قدرة لا تكفى لتعويض الكميات الضخمة التى تمر عبر مضيق هرمز، لكنها تمثل عنصرًا مهمًا فى تقليل المخاطر وتخفيف الضغوط على سوق النفط العالمية فى أوقات الأزمات.

وفى هذا السياق، أوضح الدكتور على الإدريسي، أستاذ الاقتصاد الدولى وعضو الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، أن البحث عن مسارات بديلة لنقل النفط أصبح ضرورة فى ظل احتمالات تعطل الملاحة فى مضيق هرمز، مشيرًا إلى أن خط سوميد يمكن أن يؤدى دورًا مهمًا فى تخفيف أثر أى اضطرابات محتملة فى تدفقات الطاقة العالمية.

وأضاف الإدريسي: أن المضيق سيظل الممر الرئيسى لتجارة النفط العالمية، إلا أن خط سوميد يمثل ما يمكن وصفه بـ«صمام أمان جزئي»، إذ يتيح نقل جزء من الإمدادات بعيدًا عن مناطق التوتر، الأمر الذى يسهم فى تقليل فجوة المعروض ويحد من الارتفاعات الحادة فى أسعار النفط.

وأشار الإدريسى إلى أن المسارات المصرية، توفر بديلًا اقتصاديًا فعالًا لنقل النفط، كما أن تشغيل الخط بكامل طاقته يمكن أن يحقق عوائد سنوية بمئات الملايين من الدولارات من رسوم النقل والخدمات المرتبطة به، رغم أن ملكية الخط مشتركة بين عدد من الدول العربية، من بينها مصر والسعودية والإمارات والكويت وقطر.

وأوضح، أن التكامل بين خط سوميد وقناة السويس والبنية التحتية المتطورة للموانئ المصرية يعزز مكانة مصر كمركز إقليمى لتداول الطاقة.

من جانبه، قال الدكتور حسام عرفات، أستاذ هندسة البترول والتعدين: إن خط سوميد يمكن أن يؤدى دورًا مساعدًا فى نقل جزء من الإمدادات النفطية، لكنه لا يمكن أن يكون بديلًا كاملًا لمضيق هرمز.

وأوضح، أن بعض الدول المنتجة، وعلى رأسها السعودية، تمتلك مسارات بديلة يمكن أن تسهم فى تقليل الاعتماد على المضيق، مثل خط أنابيب "بترولاين" الذى ينقل النفط من الحقول السعودية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر. ومن هناك يمكن شحن الخام بحرًا إلى ميناء العين السخنة فى مصر، ثم ضخه عبر خط سوميد إلى ميناء سيدى كرير على البحر المتوسط قبل إعادة تصديره إلى أوروبا.

وأضاف: أن القدرة الاستيعابية لهذه المسارات البديلة تظل محدودة مقارنة بالكميات الضخمة التى تمر عبر مضيق هرمز، إذ لا تتجاوز فى أفضل التقديرات ما بين ١٠ و١٥٪ من إجمالى الإمدادات التى تعبر المضيق؛ ما يعنى أن الجزء الأكبر من صادرات النفط الخليجية سيظل معتمدًا عليه.

تدوير للسيولة بين القطاعات..

إجلاء المستثمرين من «أسهم المضاربات» بسبب الحرب

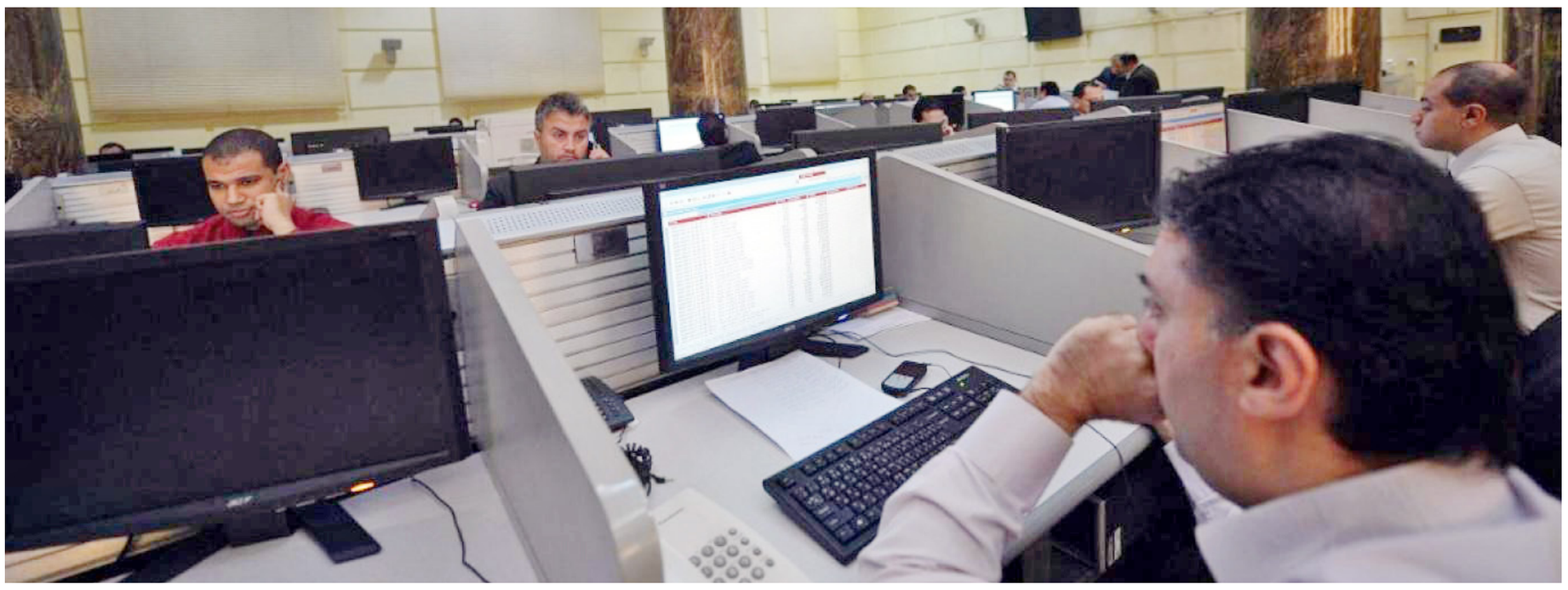

كتب- طه نبيل :

تصاعدت التوترات فى الشرق الأوسط بشكل ملحوظ خلال الأسبوع الماضي، مع بدء الضربات الأمريكية – الإسرائيلية على إيران وقيام إيران بإغلاق مضيق هرمز الحيوي، ما أدى إلى تقلبات حادة فى الأسواق العالمية.

هذا المشهد المضطرب دفع المستثمرين إلى موجة بيع واسعة للأسهم، بينما ارتفعت أسعار النفط والذهب، فى مؤشر واضح على لجوء الأسواق إلى الملاذات الآمنة.

وتأثرت البورصات الإقليمية بهذه التطورات، وامتد تأثيرها إلى البورصة المصرية، التى شهدت بدورها تحركات متقلبة للسيولة بين القطاعات المختلفة.

واستطلعت البورصة آراء خبراء سوق المال حول تأثير الحرب على البورصة المصرية، لتقديم رؤية شاملة عن اتجاهات السوق خلال هذه الفترة الحساسة.

وأكد مينا رفيق، خبير أسواق المال، أن التوترات الجيوسياسية أثرت بشكل واضح على معظم بورصات المنطقة، وامتد تأثيرها إلى البورصة المصرية نتيجة تخارج بعض المؤسسات الأجنبية وتراجع شهية المخاطرة.

وأوضح رفيق أن تقلبات أسعار الصرف قد تدفع البنك المركزى إلى إعادة النظر فى خطط السياسة التيسيرية وخفض الفائدة، مؤكدًا أن هذا القرار مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتطورات الجيوسياسية وأسعار النفط العالمية.

وأضاف، أن ارتفاع أسعار النفط نتيجة إغلاق مضيق هرمز أدى إلى رفع أسعار الوقود فى مصر، ما يزيد الضغوط التضخمية ويؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين، كما أن الحرب فى الشرق الأوسط لها انعكاسات مباشرة على الاقتصاد العالمي، ما قد يؤدى إلى تباطؤ معدلات النمو ويزيد حالة عدم اليقين فى الأسواق.

وأشار رفيق إلى أن البورصة المصرية، رغم التراجعات التى شهدها المؤشر الرئيسي، شهدت تدويرًا للسيولة بين القطاعات، حيث جنت أسهم النمو أرباحها، بينما عادت السيولة نحو القطاعات الدفاعية، خصوصًا قطاع الطاقة والبتروكيماويات والأسمدة، مستفيدين من ارتفاع أسعار النفط واليوريا والسلع العالمية، إلى جانب تداول هذه الأسهم بمضاعفات مغرية.

وقالت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، إن تأثير الحرب على البورصة المصرية سلبى على المدى القصير، لأنه يجعل المتعاملين يعيدون هيكلة محافظهم الاستثمارية، متجهين بعيدًا عن أسهم المضاربات نحو الاستثمار طويل الأجل.

وأوضحت أن المستثمرين بدأوا البحث عن الشركات ذات المراكز المالية القوية والأسهم التى توزع أرباحًا منتظمة، بما يضمن لهم عوائد مستقرة فى ظل حالة عدم اليقين.

وأشارت رمسيس إلى أن البورصة المصرية استطاعت التمسك والاستقرار نسبيًا بسبب التنويع الجيد للقطاعات، بما فى ذلك الأغذية والمشروبات، الطحين والمخابز، الكيماويات، والعقارات.

وأضافت أن إغلاق بعض البورصات العربية دفع بعض المستثمرين العرب إلى التعامل مع مؤشر السبعين المصري، ما ساهم فى الطفرات الأخيرة للمؤشر، بجانب توقعات الطروحات الحكومية القادمة التى قد تضيف سيولة جديدة للسوق.

وأكدت رمسيس أن إعادة هيكلة بعض الأسهم من قبل صندوق مصر السيادى وتحركات السوق الإيجابية فى قطاع البتروكيماويات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط واليورا العالمية، ساعدت على تحقيق أرباح قوية للقطاعات، مما انعكس إيجابيًا على حركة التداولات وأسعار الأسهم، وزاد من إقبال المستثمرين على هذه الشركات.

وأوضحت أن السوق المصرى حاليًا مدعوم بشكل رئيسى من المستثمرين الأفراد، الذين يمثلون الجزء الأكبر من جانب الشراء، بينما المؤسسات تتصرف بحذر، ما بين شراء وبيع بهدف الحفاظ على سيولة كافية لاقتناص الفرص المستقبلية.

وقال أحمد عبد الفتاح، خبير أسواق المال، إن البورصة المصرية تأثرت بالأحداث الجيوسياسية فى المنطقة، مما دفع المؤشر الرئيسى للهبوط من قرابة ٥٣,٠٠٠ إلى حدود ٤٥,٠٠٠ نقطة، وسط خروج كثيف للمؤسسات الأجنبية وعمليات البيع العشوائية للأفراد. .

وأضاف أن السيولة المرتفعة خلال الستة أشهر الماضية، بمتوسط ٦,٥ مليار جنيه، ساعدت على ظهور نشاط الأسهم الدفاعية المرتبطة بأسعار النفط وأسعار الصرف، ما أضاف بعض التوازن وعودة تدريجية للثقة لدى المستثمرين الأفراد. وأوضح أن المؤشر تحرك لاحقًا بين محيط ٤٨,٣٠٠ و٤٥,٠٠٠ نقطة، ما ساعد على امتصاص الصدمات الناتجة عن الأخبار السلبية حول الحرب..

وأشار عبد الفتاح إلى أن قطاع البتروكيماويات تصدر القائمة للاستفادة من أسعار الصرف وارتفاع خام البترول، لكنه تأثر لاحقًا بتراجع أسعار الخام، ما أدى إلى موجة تصحيح، أعقبتها عودة نشاط البنوك مع اقتراب طرح بنك القاهرة، الذى من المتوقع أن يعيد الثقة ويضيف سيولة جديدة للسوق، ويسهم فى عودة السيولة الأجنبية لمزيد من الاستقرار.

وأكد أن تماسك البورصة المصرية يعكس أداء اقتصادى إيجابي، مع الاعتماد على الصناعات المحلية والزراعية، وزيادة الصادرات، وتوطين الصناعات، ما ساعد على استقرار الاقتصاد الكلى وقدرته على الوفاء بالالتزامات الدولارية، على عكس ما حدث فى حرب روسيا، مع حماية السوق من خروج الأموال الساخنة.

يساهم فى جذب سيولة اجنبية..

طرح «بنك القاهرة» يعيد تسعير قطاع البنوك بالبورصة

كتبت – حنان محمد

وافقت لجنة الشركات المملوكة للدولة على إعداد دراسة القيمة العادلة لبنك القاهرة، تمهيداً لاستكمال الإجراءات اللازمة لطرح أسهمه فى البورصة، بحسب بيان صادر عن مجلس الوزراء نهاية الأسبوع الماضي.

وتسعى الحكومة المصرية لجمع ٢٣-٣٢ مليار جنيه من طرح ٣٠-٤٠٪ من أسهم بنك القاهرة فى البورصة، بقيمة عادلة تقدر بنحو ٧٨ مليار جنيه، كما تم تعيين "إى إف جي" و"سى آى كابيتال" مستشارين للطرح، و"بيكر تيلي" مستشاراً مالياً مستقلاً.

وأكد خبراء سوق لـ«البورصجية» أن طرح بنك القاهرة بالبورصة سيكون لع تأثير إيجابى على البورصة المصرية، موضحين أنه يساهم فى جذب سيولة أجنبية من صناديق الاستثمار وبنوك الاستثمار الأجنبية، كما يعيد تسعير القطاع وإعادة تقييم أسهم البنوك، وأشاروا إلى أنه بالرغم من التوترات الجيوسياسية التى تشهدها المنطقة حاليا فالسوق يحتاج بأقصى سرعة إلى منتجات جديدة لجذب رؤوس الأموال خاصة مع زيادة عمق السوق والمستويات القياسية فى السيولة.

وقال رامى حجازى خبير سوق المال، إن تحديد القيمة العادلة لبنك القاهرة تمهيدًا للطرح جاء رغم تخوفات البعض من تأثير التوترات الجيوسياسية ولكن كانت توصية الحكومة بالتسريع من برنامج الطروحات وطرح شركات أخرى بجانب بنك القاهرة.

ورأى أن التخوفات من تأثير التوترات الجيوسياسية مبالغ فيه، حيث إنه مع زيادة عمق السوق ومع المستويات القياسية فى السيولة ومع دخول منتجات جديدة كالمشتقات والشورت سيلينج ومع التوترات الحالية بالمنطقة يحتاج السوق بأقصى سرعة إلى منتجات جديدة لجذب رؤوس الأموال التى تبحث عن استثمار فى منطقة أمنة مثل مصر حاليًا، وهذه المنتجات الجديدة تتمثل فى الطروحات الجديدة سواء بنك القاهرة أو الشركات الحكومية.

وأضاف أن القيمة العادلة لبنك القاهرة ليست بمثابة تقييم عابر ولكن يمثل إعادة تسعير للقطاع ككل، حيث إن قطاع البنوك الأن رغم ارتفاع أسعار أسهمه إلى مستويات قياسية إلا انه مازال يتداول بمضاعف ربحية منخفض فكثير من أسهم القطاع تتداول تحت مضاعف ربحية ١٠ مرات وبعض الأسهم تتداول تحت مضاعف ربحية ٥ مرات.

ورأى أن هذا الطرح سوف يكون له تأثير على تسعير قطاع البنوك ككل، مشيرًا إلى أنه مع ارتفاع التضخم بعد الأحداث العالمية الجارية سوف تهدأ وتيرة التيسير النقدى ويمكن أن نشاهد ارتفاعًا مؤقتًا فى مستويات الفائدة مرة أخرى، مما سيكون له دور فى تعظيم إيرادات البنوك من الإقراض، فهذا الطرح سوف يكون له دور فى جذب أموال جديدة من المنطقة العربية وأموال اجنبية فى هذا التوقيت.

وأوضح أيمن الزيات خبير سوق المال أن طرح بنك القاهرة فى البورصة يعتبر خطوة مهمة للسوق المصرى، فمن المتوقع طرح من ٣٠٪الى ٤٠٪ من أسهم البنك فى البورصة ومن المستهدف جمع من ٢٥ إلى ٣٠ مليار جنيه تقريبًا، بعد أن انتهت الحكومة من تحديد القيمه العادلة للسهم، مما يشير إلى أن وقت تنفيذ الطرح أصبح قريبًا جدًا.

ورأى أن طرح بنك القاهرة إيجابيًا لقطاع البنوك فاضافة بنك بحجم بنك القاهرة وتاريخه يعمل على زياده عمق القطاع، مما يتيح تقييم جديد للبنوك كما يعمل على توسيع قاعدة المستثمرين وأيضًا يساهم فى جذب سيولة أجنبية من صناديق الاستثمار وبنوك الاستثمار الأجنبية والتى يجذبها الطروحات الحكومية الكبيرة.

وأشار إلى أن طرح بنك القاهرة يساهم فى إعادة تسعير القطاع وإعادة تقييم لأسهم البنوك.

ورأى أن توقيت الطرح له جانبين إحدهما إيجابي، حيث أن البورصة المصرية الأن تشهد زخمًا كبيرًا وسيولة كبيرة تتنقل بين القطاعات وسيولة متعطشه للدخول منتظرة فترة الاكتتابات كما يعتبر قطاع البنوك أقل تأثيرًا بالحروب مقارنة بقطاعات أخرى لأن ارتفاع أسعار الفائدة يدعم أرباح البنوك. .

أما الجانب السلبى فهو تزامن الطرح مع التوترات الجيوسياسية وحرب أمريكا وإسرائيل على إيران ولبنان، مما يزيد من المخاطر والتى بسببها يجعل المستثمر الأجنبى يفكر فى الدخول بسبب مخاطر الحروب.

وسط أزمات اقتصادية متصاعدة..

الشرق الأوسط يبكى على «النفط المكسوب»

كتب: محمود نبيل

مع تصاعد التوترات العسكرية فى الشرق الأوسط، يعود النفط إلى صدارة المشهد الاقتصادى العالمي، إذ تمثل منطقة الخليج أحد أهم مصادر الطاقة فى العالم، وبالتالى فإن أى صراع عسكرى تكون إيران أحد أطرافه يهدد تدفق الإمدادات، ويرفع الأسعار بشكل حاد، ما ينعكس مباشرة على الاقتصاد العالمي.

وأدت الحرب مع إيران إلى تعريض بعض أهم البنى التحتية للنفط والغاز فى العالم للخطر، بما فى ذلك خطوط الأنابيب والمصافى ومحطات الشحن التى تضمن استمرار تدفق الطاقة من دول الخليج العربى إلى الاقتصاد العالمي.

وقد عطلت غارات الطائرات الإيرانية المسيرة العمليات، بينما أدى خطر شنّها إلى إغلاق مضيق هرمز فعليًا، وهو الممر المائى الذى يمر عبره نحو ٢٠٪ من النفط والغاز الطبيعى المسال فى العالم. وقد خفضت حقول النفط فى دول مثل العراق إنتاجها مع امتلاء خزاناتها. كما أوقفت قطر، وهى مورد رئيسى للغاز الطبيعى المسال، صادراتها أيضًا.

وقال توربيورن سولتفيت، كبير محللى شؤون الشرق الأوسط فى شركة فيريسك مابلكروفت المتخصصة فى تحليل المخاطر: «أُجبرت الكثير من البنى التحتية الحيوية للطاقة على التوقف إما بسبب الأضرار المباشرة الناجمة عن الطائرات المسيرة والصواريخ، وإما بسبب توقف الإنتاج فعليًا نتيجة توقف حركة الشحن. وقد بدأنا بالفعل نلمس بعض التداعيات العالمية لذلك.».

وخلال الأسبوع الأول من الحرب، أغلقت شركة قطر للطاقة، المملوكة للدولة، محطة رأس لفان؛ إثر هجوم بطائرة مسيرة، مما أدى إلى صدمة فى أسواق الغاز العالمية، حيث تنتج قطر ٢٠٪ من إنتاج الغاز الطبيعى المسال فى العالم. وتُرجع الشركة سبب الإغلاق إلى ظروف قاهرة، أى أنها غير قادرة على تزويد عملائها المتعاقدين بسبب ظروف خارجة عن إرادتها.

وتُعد محطة رأس لفان، أكبر منشأة لتصدير الغاز الطبيعى المسال فى العالم وفقًا لموقع الشركة الإلكتروني، حيث تستخرج الغاز من أكبر حقل غاز منفرد فى العالم، وتُبرّده حتى يصبح سائلًا ليتم تحميله على ناقلات تنقله إلى العملاء، وخاصة فى آسيا. وسيشعر مشترى الغاز فى أوروبا أيضًا بتأثير ذلك مع اشتداد المنافسة على الشحنات المتاحة.

أما ميناء ومصفاة رأس تنورة، فقد تأثر أيضًا بالحرب، وهو يقع هذا الميناء على الخليج العربى شمال شرق الدمام، وهو أكبر مصفاة تابعة لشركة أرامكو السعودية، وميناء قادر على استيعاب ناقلات ضخمة. وقد أُغلق مؤقتًا بعد أن تسبب هجوم بطائرة مسيرة فى اندلاع حريق.

وتأثرت أيضًا محطة الفجيرة النفطية فى الإمارات العربية المتحدة بالحرب، وهى تُعدّ محطةً رئيسيةً لناقلات النفط العملاقة فى خليج عُمان، وتكتسب أهميةً بالغةً لأنها تُمكّن أبوظبى من تصدير جزء كبير من نفطها دون المرور عبر مضيق هرمز. وقد أفادت شركة ريستاد إنرجي، المتخصصة فى البيانات والتحليلات، بتعطلها جراء القتال.

وقال المحلل سولتفيت: «إن استهداف إيران لمستودعات النفط فى الفجيرة ليس من قبيل الصدفة؛ بل هو هجوم على أحد مسارات إعادة توجيه النفط العالق فى الخليج العربي.».

وفى السياق ذاته، أوقف العراق إنتاج ١,٥ مليون برميل يوميًا من حقلى الرميلة والقرنة الغربيين الرئيسيين بسبب تناقص سعة التخزين. ويُعدّ حقل الرميلة من الحقول العملاقة، إذ يحتوى على احتياطيات تتجاوز مليار برميل..

وتفيد شركة ريستاد إنرجى بأن العراق ودول الخليج الأخرى تعانى من نقص فى مساحة التخزين المتاحة للنفط، ما قد يؤدى إلى إغلاق حقول أخرى. وقد يتسبب ذلك فى انقطاع الإنتاج، إذ قد يستغرق استئناف العمل فى آبار النفط والغاز أسابيع أو شهورًا بعد إغلاقها..

وذكر سولتفيت: «حتى لو أُعيد فتح مضيق هرمز خلال أيام، فسيستغرق الأمر وقتًا لإعادة تشغيل الإنتاج فى بعض هذه الحقول. فالأمر ليس بهذه البساطة.. وينطبق الأمر نفسه على قطر فيما يتعلق بمنشأة الغاز الطبيعى المسال. ومن المرجح أن يستغرق الأمر أسابيع لإعادة تشغيل بعض المنشآت.».

أداة مالية لإدارة المخاطر..

«التمويل المستدام» يعيد رسم خريطة الائتمان فى مصر

كتب: ياسر جمعه

لم يعد التمويل المستدام فكرة نظرية أو توجهًا أخلاقيًا منفصلًا عن الربحية، وأصبح الآن أحد العوامل الرئيسية التى تعيد تشكيل خريطة الائتمان داخل القطاع المصرفي، فى ظل زيادة المخاطر الاقتصادية العالمية، وارتفاع تكلفة التمويل، والضغوط المتزايدة المتعلقة بالتغير المناخى وسلاسل الإمداد.

دفعت التحولات فى الاقتصاد العالمى البنوك إلى إعادة النظر فى فلسفة الإقراض بدأت تنتقل تدريجيًا من نموذج يركز على العائد السريع إلى نموذج أكثر عقلانية يوازن بين الربحية، واستدامة التدفقات النقدية، وجودة الأصول على المدى الطويل.

فى هذا الإطار، أصبح التمويل المستدام أداة مالية لإدارة المخاطر، وليس مجرد استجابة لمتطلبات بيئية أو اجتماعية.

نموذج تمويلى جديد للاقتصاد

ويعيد التمويل المستدام تعريف مفهوم النجاح الاقتصادي، بحيث لا يُقاس فقط بحجم الأرباح، بل بقدرة النشاط الاقتصادى على الاستمرار دون استنزاف الموارد أو خلق أزمات مستقبلية، يمنح ذلك الاقتصاد مرونة أكبر فى مواجهة الصدمات العالمية، ويحسن كفاءة تخصيص الموارد.

التمويل المستدام لم يعد رفاهية فكرية، بل أصبح ضرورة اقتصادية تفرضها طبيعة المخاطر العالمية وتحديات النمو. مع إعادة رسم خريطة الائتمان، تتحرك البنوك نحو نموذج أكثر توازنًا يحقق الربحية، ويحمى جودة الأصول، ويدعم الاستقرار المالي، ومع هذا التحول، تصبح الاستدامة أداة اقتصادية مهمة من يستطع توظيفها اليوم، يبنى أساسًا قويًا لاقتصاد الغد.

الائتمان تحت الاختبار

شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة فى المخاطر غير التقليدية التى تواجه المقترضين والبنوك، وأثرت التقلبات الحادة فى أسعار الطاقة، وتشديد التشريعات البيئية عالميًا، وفرض آليات تسعير الكربون، على ربحية العديد من القطاعات وزادت من احتمالات التعثر الائتماني، دفعت هذه الظروف المؤسسات المصرفية إلى إعادة تقييم طبيعة المشاريع التى يتم تمويلها، والبحث عن أنشطة اقتصادية أقل عرضة للصدمات، وأكثر قدرة على توليد تدفقات نقدية مستقرة ومن هنا، توسع التمويل ليشمل الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الموارد، والنقل النظيف، والصناعات الأقل انبعاثًا. هذه المجالات لا تحمى البيئة فقط، بل تحمى أيضًا ميزانيات البنوك.

وأوضحت د. شيماء وجيه الخبيرة المصرفية والاقتصادية، أن هذا التحول يمثل تطورًا فى أدوات إدارة المخاطر، وقالت إن التمويل المستدام أصبح جزءًا من نظام الحوكمة الائتمانية داخل البنوك، لأنه يقلل من احتمالات التعثر فى المستقبل، ويحسن جودة المحفظة الائتمانية دون الإضرار بالعائد.

المناخ يدخل معادلة الجدارة الائتمانية

لم تعد المخاطر المناخية ملفًا منفصلًا عن النشاط الاقتصادى حيث أصبحت عنصرًا مؤثرًا فى تقييم الجدارة الائتمانية للشركات، تؤثر ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط الأمطار، والكوارث الطبيعية بشكل مباشر على قطاعات رئيسية، مما يعكس على قدرتها الإنتاجية وربحيتها، ومن هذا المنطلق بدأت البنوك فى إدماج التحليل البيئى ضمن دراسات الجدوى الائتمانية، لأن ذلك يعد مؤشرًا على قدرة المشروع على الاستمرار، وليس مجرد التزام شكلى فقد يواجه المشروع الذى لا يراعى المعايير البيئية أعباء تنظيمية مرتفعة، أو قيودًا تصديرية، أو ارتفاعًا فى تكاليف التشغيل، وهو ما يضعف مركزه المالي.

وأكد الخبير الاقتصادى باهر عبد العزيز أن هذا التطور مهم لحماية القطاع المصرفي، وأوضح أن المخاطر المناخية لم تعد افتراضية، بل أصبحت تؤثر فى التدفقات النقدية الحقيقية وتجاهلها يعنى تضخيم مخاطر القروض السيئة فى المستقبل.

التمويل المستدام وتكلفة رأس المال

يكمن أحد أهم المكاسب الاقتصادية المرتبطة بالتمويل المستدام فى خفض تكلفة رأس المال، سواء على مستوى الشركات أو الاقتصاد الكلى وتتمتع المشاريع التى تلتزم بمعايير الاستدامة بفرص أكبر للحصول على تمويل طويل الأجل بشروط مناسبة، مقارنة بالمشاريع التقليدية عالية المخاطر.

ويسمح هذا التوجه أيضًا بالوصول إلى أدوات تمويل مبتكرة، مثل السندات الخضراء والتمويل المختلط، مما يساهم فى تنويع مصادر السيولة، وتقليل الاعتماد على القروض قصيرة الأجل مرتفعة التكلفة، وهو ما يعزز الاستقرار المالي.

وأشارت د. شيماء وجيه إلى أن هذا المسار يقلل الضغط على السياسات النقدية، فعندما تنخفض تكلفة التمويل طويل الأجل، تتحسن قدرة الاقتصاد على تمويل استثمارات إنتاجية دون اللجوء إلى أدوات انكماشية أو تحميل الموازنة أعباء إضافية.

إعادة هيكلة الديون عبر بوابة الاستدامة

ظهرت خلال السنوات الأخيرة آليات تمويل جديدة تربط بين إدارة الدين والعمل المناخي، يتم ذلك عن طريق تحويل جزء من الالتزامات الخارجية إلى استثمارات داخلية فى مشاريع مستدامة، هذا النهج لا يخفف فقط من أعباء خدمة الدين، بل يضمن توجيه الموارد إلى أنشطة تحسن كفاءة الاقتصاد.

ويؤكد باهر عبد العزيز أن هذا النموذج يمثل فرصة حقيقية للاقتصادات الناشئة، فإعادة هيكلة الدين عبر مشاريع مستدامة تحقق عائدًا مزدوجًا، تخفيف الضغط المالى من جهة، وبناء أصول اقتصادية حقيقية من جهة أخرى.

الاستدامة كشرط لجذب الاستثمار طويل الأجل

تغيرت خريطة الاستثمار العالمى ولم يعد العائد المرتفع وحده كافيًا لجذب رؤوس الأموال حيث أصبح المستثمرون أكثر حساسية لمعايير الحوكمة والبيئة والمسؤولية المجتمعية، باعتبارها مؤشرات على استقرار بيئة الأعمال.

كلما تحسن أداء الدول فى هذه المؤشرات، زادت قدرتها على جذب استثمارات طويلة الأجل، أقل تقلبًا وأكثر ارتباطًا بالاقتصاد الحقيقي، مقارنة بالاستثمارات قصيرة الأجل التى تتأثر سريعًا بالصدمات.

وترى د. شيماء البدوى خبيرة الاستدامة، أن الاستدامة تحولت إلى عنصر تنافسي، فالاقتصادات التى تتبنى التمويل المستدام تجذب رؤوس أموال أكثر استقرارًا، مما ينعكس على النمو وفرص العمل وجودة الاستثمار.

بنك قناة السويس يتعاون مع «مصر الخير» لدعم حملة «إفطار صائم»

وقع بنك قناة السويس بروتوكول تعاون مع مؤسسة مصر الخير، للمشاركة فى دعم حملة "إفطار صائم "خلال شهر رمضان المبارك، وذلك من خلال توفير أكثر من ٢٠٠٠ كرتونة تحتوى على مواد غذائية أساسية، بما يسهم فى دعم الأسر الأولى بالرعاية وتوفير الاحتياجات الغذائية لهم فى عدد من المحافظات.

قام بالتوقيع على البروتوكول كل من نور الزيني، رئيس قطاع الشمول المالي، الاتصال المؤسسي، والمسئولية المجتمعية ببنك قناة السويس، والمهندسة أمل مبدي، المدير التنفيذى تنمية الموارد والتسويق والعلاقات العامة بمؤسسة مصر الخير، وذلك بحضور عدد من ممثلى الجانبين.

وفى هذا السياق، أكدت نور الزينى أن بنك قناة السويس يحرص على توسيع نطاق مساهماته فى برامج الحماية الاجتماعية وتعزيز الأمن الغذائي، بما يتماشى مع توجهات البنك المركزى المصري، وبما يواكب الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة SDGs "القضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي".

وأضافت "الزيني" أن بنك قناة السويس يولى أهمية كبيرة للشراكة مع مؤسسات المجتمع المدنى ذات الأثر التنموي، بما يسهم فى تحقيق تأثير إيجابى داخل المجتمع، ويعزز من جهود التكافل الاجتماعي.

وأوضحت أن هذا التعاون يأتى امتدادًا لجهود بنك قناة السويس المستمرة فى مجال المسؤولية المجتمعية، حيث يشارك البنك فى مبادرات توزيع كراتين رمضان بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى للعام التاسع على التوالي، تأكيدًا لالتزامه بدعم الأسر الأولى بالرعاية وتعزيز ثقافة التكافل والعمل التطوعي.

ومن جانبها، أشارت المهندسة أمل مبدي، إلى أن هذه المبادرات تعكس نموذجًا ناجحًا للتعاون بين القطاع المصرفى ومؤسسات المجتمع المدنى فى دعم جهود التنمية المجتمعية وتعزيز مظلة الحماية الاجتماعية، بما يسهم فى تحقيق أثر مستدام يصل إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين.

بنمو 21%.. أصول المصرف المتحد تلامس 100 مليار جنيه بنهاية 2025

أظهرت القوائم المالية المستقلة للمصرف المتحد للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ تحقيق مؤشرات نمو واضحة فى إجمالى الأصول ومحفظتى الودائع والقروض، حيث سجل إجمالى المركز المالى نحو ٩٩,٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقابل ٨٢,٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١٧,١ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ ٢١٪، بما يعكس قدرة المصرف على تعزيز قاعدة أصوله رغم التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وارتفع إجمالى ودائع العملاء إلى ٧٥,٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقابل ٦٢,٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بزيادة ١٣,٢ مليار جنيه وبنسبة نمو ٢١٪.

وجاء هذا النمو مدفوعًا بارتفاع ودائع الشركات التى بلغت ٢٨,١ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥، مقابل ٢٥,٦ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤، بزيادة ٢,٥ مليار جنيه وبنسبة نمو ١٠٪، كما ارتفعت ودائع الأفراد لتسجل ٤٧,٧ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥، مقابل ٣٧ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤، بزيادة ١٠,٧ مليار جنيه وبنسبة نمو ٢٩٪.

ويعكس ذلك تنامى ثقة العملاء من الأفراد والشركات، حيث استحوذت ودائع الأفراد على نحو ٦٣٪ من إجمالى ودائع العملاء، فيما استحوذت ودائع المؤسسات على نحو ٣٧٪ من إجمالى الودائع.

كما بلغ إجمالى القروض والتسهيلات نحو ٣٨,٣ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقابل ٣١,٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بزيادة ٧,١ مليار جنيه وبنسبة نمو ٢٣٪.

وجاء ذلك نتيجة ارتفاع قروض الأفراد إلى ٩,٤ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥، مقابل ٨,٣ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤، بزيادة ١,١ مليار جنيه وبنسبة نمو ١٣٪. كما ارتفعت قروض الشركات لتصل إلى ٢٦ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥، مقابل ٢٠,٨ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤، بزيادة ٥,٢ مليار جنيه وبنسبة نمو ٢٥٪.

كما ارتفعت محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتسجل ٢,٩٢ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥، مقابل ٢,٠٥ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤، بزيادة ٠,٨٧ مليار جنيه وبنسبة نمو ٤٢٪.

نمو حقوق الملكية والأرباح

وارتفعت حقوق الملكية إلى ١٧,٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٤,٣ مليار جنيه فى نهاية ٢٠٢٤، بنسبة نمو ٢٤٪، مدعومة بزيادة الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

وحقق المصرف صافى ربح بعد الضريبة بلغ ٢,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥، فيما بلغ صافى الربح قبل الضريبة ٣,٥ مليار جنيه بنهاية العام.

كما ارتفع صافى الدخل من العائد ليسجل ٥,١ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥، مقابل ٤,٦ مليار جنيه فى ٢٠٢٤، بنسبة نمو ١١٪.

وسجل صافى الدخل من العمولات المصرفية نحو ٠,٧ مليار جنيه خلال ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٠,٦ مليار جنيه فى ٢٠٢٤، بنسبة نمو ٩٪.

قاعدة رأسمالية قوية وجودة أصول مرتفعة

احتفظ المصرف المتحد بقاعدة رأسمالية قوية ومركز مالى متين، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال ٢٢,٠٧٪، وهو ما يفوق الحدود المقررة من البنك المركزى المصرى ومقررات لجنة بازل، بما يعكس قوة القاعدة الرأسمالية للمصرف.

كما بلغت نسبة القروض غير المنتظمة (NPL) نحو ١,٢٪، حيث سجلت قروض الأفراد غير المنتظمة ١,١٪، فيما بلغت قروض الشركات غير المنتظمة ١,٣٪.

وبلغت نسبة تغطية مخصص القروض (Coverage Ratio) نحو ٣١٣٪، ما يعكس جودة أصول المصرف وكفاية المخصصات. كما يتمتع المصرف بمعدلات سيولة مرتفعة وفقًا لمقررات لجنة بازل والنسب المقررة من البنك المركزى المصري.

وبلغت نسبة إجمالى القروض إلى إجمالى الودائع نحو ٥١٪، منها ٥٥٪ بالعملة المحلية و٣٩٪ بالعملة الأجنبية.

أداء متميز لقطاع الاستثمار

حقق قطاع الاستثمار نتائج إيجابية خلال عام ٢٠٢٥، حيث بلغت القيمة العادلة لمحفظة الاستثمار ٦,٩ مليار جنيه مقابل ٢,٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٤، بزيادة ٤,٣ مليار جنيه وبنسبة نمو ١٦٥٪.

التحول الرقمى يقود نمو المعاملات البنكية

فى إطار استراتيجية المصرف للتحول الرقمي، والتى تتماشى مع توجهات البنك المركزى المصرى لدعم الشمول المالى والتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على النقد، قام المصرف بتطوير عدد من القنوات الرقمية، من بينها الموبايل البنكى والإنترنت البنكى للأفراد والإنترنت البنكى للشركات، إلى جانب الحلول المخصصة لتحويل المرتبات للشركات بسهولة وعلى مدار أيام الأسبوع.

كما قام المصرف بالتكامل مع شبكة المدفوعات اللحظية عبر قنواته الإلكترونية (الإنترنت والموبايل البنكي)، بما يتيح للعملاء تنفيذ معاملات دفع لحظية على مدار الأسبوع.

ونجح المصرف فى تحقيق زيادة ملحوظة فى مؤشرات الأداء للمعاملات المالية خلال عام ٢٠٢٥، حيث بلغت قيمة المعاملات المنفذة عبر الإنترنت البنكى والموبايل البنكى والمحفظة الرقمية نحو ٤,٨ مليار جنيه، بزيادة تقارب ١٠٠٪ مقارنة بالعام السابق.

ويمتلك المصرف شبكة محدثة من ماكينات الصراف الآلى يبلغ عددها ١٨٨ ماكينة منتشرة فى مختلف محافظات الجمهورية، حيث تم تنفيذ أكثر من ٥ ملايين معاملة بإجمالى ١٠,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥.

كما يولى المصرف اهتمامًا خاصًا بتوفير الخدمات لذوى الهمم، من خلال إتاحة ماكينات صراف آلى مهيأة فى ٢٣ موقعًا على مستوى الجمهورية. ويخطط المصرف لزيادة الاستثمار فى شبكة الماكينات خلال عام ٢٠٢٦ لتصل إلى ٢٥٠ ماكينة بنهاية العام.

١٥ جائزة محلية ودولية

شهد عام ٢٠٢٥ حصول المصرف المتحد على ١٥ جائزة محلية ودولية، من أبرزها إدراج المصرف ضمن أقوى ٥٠ شركة عامة فى مصر وفق تصنيف Forbes Middle East، واختياره ضمن أفضل ١٠٠ بنك أفريقى من مجلة The Banker.

كما حصل المصرف على جائزة من Corporate Social Responsibility (CSR) لأفضل الممارسات فى المسؤولية المجتمعية، وجائزة من مؤسسة Leaders للمهمى التغيير الإعلامي، فضلًا عن تكريم من اتحاد المصارف العربية لدعمه القطاع المصرفي، وتكريم من وزارة الأوقاف المصرية.

إلى جانب عدد من الجوائز فى مجالات مكافحة غسل الأموال، والمسؤولية المجتمعية، والتمويل الإسلامي، وأمن المعلومات.

وقال طارق فايد، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للمصرف المتحد، إن المرحلة المقبلة ستشهد تنفيذ العديد من التوسعات الجغرافية المدروسة، إلى جانب طرح منتجات مصرفية متخصصة تناسب مختلف شرائح المجتمع، مع تعميق التحول الرقمى وتعزيز الشمول المالي.

وأضاف أن المصرف يعتزم زيادة التمويل الموجه للقطاعات الصناعية والإنتاجية ذات القيمة المضافة، إلى جانب تنمية محفظة التمويل الأخضر.

وأشار فايد إلى أن المصرف المتحد يعمل على دعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال تمويل سلاسل الإمداد والبنية التحتية والصناعات التحويلية، فضلًا عن دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة عبر مبادرة «رواد النيل» التابعة للبنك المركزى المصري.

وأكد أن الاستدامة أصبحت معيارًا حاكمًا لاتخاذ القرار داخل المصرف، مشددًا على استمرار المصرف المتحد فى دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضمن استراتيجيته وخططه، إيمانًا بأن نجاح المؤسسة يرتبط ارتباطًا وثيقًا برفاهية المجتمع واستدامة الاقتصاد الوطني.

توقعات بزيادة السعر وطرح شهادات جديدة..

«وقود أغلى وتضخم أعلى».. «المركزى» يخوض اختبار الفائدة

كتبت- منال عمر:

تباينت أراء المصرفيين حول موقف البنك المركزى الصعب فى الأيام المقبلة حول حسم سعر الفائدة لمواجهة الضغوط التضخمية المرتقبة بعد زيادة أسعار البنزين والسولار الجديدة.

فالبعض رشح رفع البنك المركزى سعر الفائدة بين ٢ و٣٪ بشكل استثنائى مع إمكانية طرح شهادات جديدة بأسعار فائدة مرتفعة فى حين استبعد آخرين اتخاذ المركزى هذا المسار لتبعاته السلبية على النمو والقطاع الخاص.

كانت لجنة تسعير المواد البترولية قد قررت رفع أسعار البنزين بمختلف أنواعه اعتبارًا من يوم الثلاثاء، وذلك للمرة الثالثة خلال عام، بنسبة تتراوح بين ١٤٪ و١٧٪. كما تم رفع سعر السولار بنحو ١٧٪، فى ظل ارتفاع أسعار النفط عالميًا نتيجة التوترات الجيوسياسية وتداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية.

وفى أبريل الماضي، بدأ البنك المركزى تغيير اتجاه السياسة النقدية نحو خفض أسعار الفائدة لأول مرة منذ أربع سنوات ونصف، حيث خفض الفائدة بنحو ٨,٢٥٪ عبر ٦ قرارات متتالية، كان آخرها فى فبراير الماضى بنسبة ١٪، لتسجل حاليًا ١٩٪ للإيداع و٢٠٪ للإقرض.

توقع محمد عبد العال، الخبير المصرفي، أن الزيادات الجديدة فى أسعار البنزين والسولار تدفع البنك المركزى إلى رفع سعر الفائدة بنسبة تتراوح بين ٢٪ و٣٪ بشكل مؤقت، بهدف الحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع تكاليف الوقود وما يترتب عليه من زيادة متوقعة فى أسعار السلع والخدمات.

وأوضح عبد العال أن أى رفع محتمل للفائدة سيكون على الأرجح إجراءً مؤقتًا يهدف إلى احتواء موجة التضخم المتوقعة، على أن يعقب ذلك العودة تدريجيًا إلى سياسة خفض الفائدة واتباع نهج نقدى أكثر مرونة.

وأشار إلى أن زيادة أسعار المحروقات، وخاصة السولار، من شأنها أن تؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بنحو ٢٪ فى قراءة مارس المقبلة، نظرًا لاعتماد قطاع النقل ومعظم الأنشطة الاقتصادية عليه فى نقل السلع والخدمات.

كان معدل التضخم فى مدن مصر ارتفع للشهر الثانى على التوالى ليصل إلى ١٣,٤٪ فى فبراير، مقارنة بـ١١,٩٪ فى يناير، مدفوعًا بزيادة أسعار الخضروات والفواكه واللحوم مع اقتراب شهر رمضان.

وكان البنك المركزى قد حذر فى تقرير السياسة النقدية من تعرض التضخم لمخاطر صعودية، سواء على الصعيد المحلى أو العالمي، من بينها تحريك الأسعار المحددة إداريًا بما يتجاوز التوقعات، إضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية فى المنطقة.

استبعدت سهر الدماطي، نائبة رئيس بنك مصر الأسبق، أن يلجأ البنك المركزى المصرى إلى طرح شهادات ادخار بعائد مرتفع للعملاء، رغم زيادة أسعار البنزين والسولار، وذلك بسبب صعوبة توظيف هذه الأموال وتأثيرها السلبى المحتمل على الاقتصاد الكلي.

وأوضحت الدماطى أن التأثيرات السلبية لزيادة أسعار البنزين والسولار على معدلات التضخم ستعتمد على ما إذا كانت هذه الزيادة استثنائية ومؤقتة، أم أنها ستستمر لفترة زمنية أطول.

وأشارت إلى أن رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزى قد لا يكون الحل الأمثل للاقتصاد الكلي، إذ قد يؤدى إلى زيادة الأعباء على القطاع الخاص وارتفاع تكاليف التشغيل.

ويرى محمد بدرة الخبير المصرفي، أن رفع البنك المركزى للفائدة فى اجتماع استثنائى أو المقبل أمر وارد ومنطقى تحت ضغوط التضخم المرتقبة.

وأوضح أن رفع سعر الفائدة سيعزز من قوة الجنيه كوعاء استثمارى مربح والحفاظ على حصول المواطنين عائد حقيقى بالموجب بدلا من التحول لملاذات أخرى.

يعقد البنك المركزى المصرى اجتماع لجنة السياسة النقدية المقبل فى ٢ أبريل المقبل والذى يعد ثانى اجتماع له خلال ٢٠٢٦.

يستهدف البنك المركزى حفض معدل التضخم بين ٥٪ ٩٪ خلال الربع الأخير من العام الحالي، وفق ما أعلن عنه فى وقت سابق.

فى التقرير الأخير للبنك المركزي، توقع فيه أن يسجل معدل النمو الاقتصادى ٥,١٪ فى المتوسط خلال العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مرتفعا من ٤,٤٪ فى العام المالى السابق. ومع ذلك، يظل الناتج دون طاقته القصوى رغم اقترابه منها تدريجيا.

ورجح أن يستمر ذلك المسار فى دعم الانخفاض المتوقع فى التضخم على المدى القصير، وهو ما يعكس استمرار محدودية الضغوط التضخمية من جانب الطلب فى إطار الأوضاع النقدية الحالية.

وقد بلغ متوسط التضخم العام والأساسى ١٤,١٪ و١٢,١٪ خلال عام ٢٠٢٥، مقابل ٢٨,٣٪ و٢٧,٢٪ فى عام ٢٠٢٤، على الترتيب.

مذكرة بين شركة تابعة «لأوراسكوم» والبنك التجارى الدولى لتعزيز تمكين التجارة فى إفريقيا

وقعت شركة أوتروفاتو، شركة تابعة لشركة اوراسكوم للاستثمار، مع البنك التجارى الدولى (CIB)، أكبر بنك قطاع خاص فى مصر، مذكرة تفاهم مع لإطلاق تعاون استراتيجى يهدف إلى دعم المصدّرين والمشترين والمورّدين والموزعين من خلال حلول متكاملة للتجارة والخدمات المصرفية، مع تركيز واضح على الأسواق الإفريقية.

وتأتى هذه الخطوة فى إطار رؤية مشتركة بين الجانبين لدعم نمو التجارة البينية داخل القارة الأفريقية، وتمكين الشركات – لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة – من الوصول إلى حلول تمويلية منظمة وخدمات مصرفية متطورة تسهم فى تحقيق نمو اقتصادى مستقر وتعزز فرص التوسع الإقليمي.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى دعم الشركات العاملة فى مختلف القطاعات من خلال توفير حلول متكاملة تشمل التمويل التجاري، وحلول المدفوعات، والخدمات المصرفية العابرة للحدود، بما يساعد الشركات على توسيع نطاق أعمالها وتحسين كفاءة عملياتها التجارية، إلى جانب دعم تطوير سلاسل الإمداد الإقليمية وتعزيز التكامل الاقتصادى بين الأسواق الأفريقية.

وتُعد شركة «أوتروفاتو» منصة لتمكين التجارة بين الشركات (B٢B) وإحدى الشركات التابعة لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة، حيث تعمل على ربط المشترين والموردين والمصنّعين من خلال منظومة رقمية متكاملة تجمع بين حلول التوريد والخدمات اللوجستية والنفاذ إلى الأسواق. وتهدف الشركة إلى تبسيط التجارة العابرة للحدود وتسريع حركة تدفق السلع داخل القارة الإفريقية، من خلال توفير حلول فعّالة لسلاسل الإمداد، وتعزيز جاهزية المنتجات، وتمكين الشركات من التوسع فى أسواق جديدة بكفاءة بما يتوافق مع معايير الاستدامة ، بما يدعم نمو التجارة البينية الإفريقية ويعزز التكامل الاقتصادى الإقليمي.

وبموجب مذكرة التفاهم، سيعمل البنك التجارى الدولى – مصر (سى أى بى CIB) كشريك مصرفى مفضل لشبكة شركة أوتروفاتو من الموردين والمصنّعين والمشترين، من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الحلول المالية المصممة لدعم التجارة المحلية والتجارة عبر الحدود، مستفيدًا من خبرته المصرفية وشبكته الإقليمية، بما فى ذلك تواجده فى كينيا، بما يعزز قدرته على دعم العمليات التجارية داخل القارة الأفريقية.

وتعكس هذه الشراكة التزام البنك التجارى الدولى – مصر (سى أى بى CIB) بموصلة دوره فى دعم نمو التجارة الإقليمية وتطوير حلول مصرفية مبتكرة تلبى احتياجات الشركات وتساعدها على التوسع فى الأسواق المختلفة، بما يسهم فى تعزيز النشاط الاقتصادى ودفع عجلة التنمية.

قالت سهى أبو ذكرى رئيس مجموعة العلاقات المؤسسية والاستثمار المباشر

ان هذه الشراكة تعكس توجه البنك التجارى الدولي– مصر (سى أى بى CIB) نحو توسيع نطاق خدماته الداعمة للتجارة الإقليمية، وتقديم حلول مصرفية متكاملة تواكب احتياجات الشركات العاملة فى الأسواق الأفريقية. ونحرص فى البنك على تطوير منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية التى تتيح لعملائنا إدارة عملياتهم التجارية بكفاءة أكبر، مع توفير حلول تمويلية مرنة وخدمات مصرفية متطورة تدعم نمو أعمالهم.

واسارت الى أن كينيا بوجه خاص من أهم الأسواق الواعدة فى السوق الأفريقي، لما توفره من فرصًا كبيرة للنمو و التوسع فى مجالات التجارة والاستثمار، وانطلاقا من هذا يحرص البنك التجارى الدولي– مصر (سى أى بى CIB) على تعزيز حضوره الإقليمى وتطوير خدماته المصرفية العابرة للحدود، بما يدعم حركة التجارة بين مختلف دول القارة ليواكب احتياجات عملائه المتنامية.

واضافت بأن الشراكة مع شركة أوتروفاتو، تدعم سعى البنك التجارى الدولى إلى توفير حلول عملية ومتكاملة تدعم المصدّرين والموردين ،المشترين و الموزعين، وتساعدهم على الوصول إلى التمويل وإدارة المدفوعات بكفاءة أعلى، بما يمكنهم من التوسع فى أسواق جديدة بثقة، وبما يعزز دور البنك كشريك مصرفى موثوق يدعم نمو الأعمال والتجارة فى أفريقيا.“

و صرح هيثم سلامة – الرئيس التنفيذى لشركة اوتروفاتو

بان هذه الشراكة محطة استراتيجية مهمة فى مسيرة أوتروفاتو نحو تبسيط وتوسيع نطاق التجارة العابرة للحدود فى القارة الإفريقية. فمن خلال التكامل بين الخبرات المصرفية والمالية للبنك التجارى الدولى – مصر (سى أى بى CIB) والبنية الرقمية المتقدمة التى توفرها أوتروفاتو، نعمل على بناء منظومة أكثر كفاءة وشمولاً تمكّن المصدّرين، وتعزز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتفتح آفاقًا جديدة للفرص الاستثمارية والتجارية فى مختلف أنحاء القارة.

مؤكدا أن أوتروفاتو، لا يقتصر دورها على تسهيل العمليات التجارية فحسب، بل تعمل على إرساء نموذج متكامل لتدفقات تجارية منظمة ومستدامة من خلال ربط المشترين والموردين والمصنّعين والموزعين عبر منصة شاملة تغطى مراحل التوريد والخدمات اللوجستية والنفاذ إلى الأسواق والتمكين المالي.

ويُعد الوصول إلى حلول مالية مُنظمة أحد أهم المحركات الأساسية لتوسّع التجارة فى إفريقيا، ومن خلال هذا التعاون ننجح فى سد الفجوة بين التجارة والتمويل، وتقليل التحديات التشغيلية، وتمكين الشركات من التوسع خارج أسواقها المحلية بسرعة وكفاءة وثقة أكبر.

مضيفا بـأن هذه الشراكة تعزز رؤية أوتروفاتو فى ترسيخ مكانتها كبوابة رئيسية للتجارة البينية الإفريقية ومساهم فاعل فى تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. ومن خلال الجمع بين الابتكار الرقمى والقدرات المصرفية القوية، نقترب أكثر من تحقيق هدفنا المتمثل فى إنشاء شبكة تجارة إفريقية مترابطة وسلسة تدعم التكامل الاقتصادى وتحقق نموًا مستدامًا طويل الأجل فى القارة“

بنك مصر يطلق حملة جديدة لتسليط الضوء على سرعة وسهولة التحويلات عبر تطبيق BM Onlin

أطلق بنك مصر، حملته الجديدة للترويج لمزايا تطبيق الموبايل البنكى BM Online، والتى تركز على السرعة والسهولة فى تنفيذ التحويلات المالية، فى إطار إستراتيجية البنك المستمرة لتعزيز التحول الرقمى وتقديم تجربة مصرفية أكثر تطورًا لعملائه.

ويتيح تطبيق BM Online تنفيذ التحويلات اللحظية داخل مصر لأى رقم موبايل، حساب بنكي، بطاقة أو محفظة إلكترونية، بما يمنح العملاء مرونة كاملة فى إدارة معاملاتهم المالية فى أى وقت ومن أى مكان، دون الحاجة لزيارة الفروع.

وتعكس الحملة الجديدة التزام بنك مصر بتبسيط الخدمات المصرفية اليومية، حيث يمكن للعملاء إجراء التحويلات بخطوات سهلة وآمنة، مع أعلى معايير الحماية الإلكترونية، بما يتماشى مع توجهات البنك المركزى المصرى نحو دعم منظومة المدفوعات الرقمية والشمول المالي.

كما يدعم التطبيق إمكانية حفظ المستفيدين، وإعداد التعليمات الدائمة للمدفوعات المتكررة، ومتابعة العمليات بشكل فوري، بما يعزز من كفاءة إدارة الأموال ويوفر الوقت والجهد.

ويؤكد بنك مصر من خلال هذه الحملة أن BM Online لم يعد مجرد تطبيق مصرفي، بل شريكًا يوميًا للعملاء فى تلبية احتياجاتهم المالية بسرعة وأمان وكفاءة.

ويواصل البنك تحديث خدماته الرقمية باستمرار، انطلاقًا من رؤيته لتقديم تجربة مصرفية ذكية وسلسة تتماشى مع نمط الحياة السريع للعملاء.

البنك الزراعى يطلق الشهادة الثلاثية بعائد ثابت يصل إلى 16.5%

كشف البنك الزراعى المصرى عن طرح الشهادة الثلاثية الجديدة ضمن باقة منتجاته الادخارية، فى خطوة تهدف إلى توفير أوعية ادخارية آمنة ومضمونة بعائد تنافسى يلبى احتياجات مختلف شرائح العملاء، ويعزز من ثقافة الادخار والاستثمار الآمن.

وتتيح الشهادة الثلاثية للعملاء فرصة ادخار أموالهم بعائد ثابت طوال مدة الشهادة التى تصل إلى ٣ سنوات، مع مرونة فى اختيار دورية صرف العائد، حيث يمكن للعملاء الحصول على عائد سنوى ثابت يصل إلى ١٦,٥٪ يُصرف سنويًا، أو عائد ١٦,٢٥٪ يُصرف شهريًا، بما يتناسب مع احتياجاتهم المالية وخططهم الادخارية.

وتبدأ قيمة شراء الشهادة من ١٠٠٠ جنيه مصرى ومضاعفاتها، ما يجعلها متاحة لشريحة واسعة من العملاء الراغبين فى الادخار بمبالغ تبدأ من قيم بسيطة، كما تمنح الشهادة العملاء إمكانية الاقتراض بضمانها بنسبة تصل إلى ٩٠٪ من قيمتها، بما يوفر مرونة مالية إضافية دون الحاجة إلى كسر الشهادة.

كما تتميز الشهادة الثلاثية بكون عائدها ثابت طوال مدة الاستثمار، بالإضافة إلى إعفائها من الضرائب، الأمر الذى يعزز من جاذبيتها كأحد الحلول الادخارية الموثوقة للعملاء الباحثين عن أدوات مالية مستقرة وآمنة.

وتتوفر الشهادة الجديدة من خلال شبكة فروع البنك الزراعى المصرى المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية، والتى تضم أكثر من ١١٠٠ فرع، بما يضمن سهولة الوصول إلى خدمات البنك لعملائه فى مختلف المحافظات.

ويأتى إطلاق الشهادة الثلاثية فى إطار حرص البنك الزراعى المصرى على تطوير منتجات مصرفية متنوعة تلبى احتياجات مختلف فئات العملاء، سواء من الأفراد أو المزارعين أو أصحاب المشروعات الصغيرة، إلى جانب تعزيز مكانته كأحد البنوك الرائدة فى تقديم حلول مالية وادخارية موثوقة تدعم خطط العملاء فى إدارة وتنمية مدخراتهم.

توقعات برواج وزيادة أسعار الفترة المقبلة..

«أساسات السوق العقارية» تتحمل زلزال التوترات الجيوساسية

كتب: صفاء أرناؤوط وأدهم عبدالفتاح:

يشهد العالم خلال الفترة الحالية تصاعد فى حدة الأحداث والتوترات الجيوسياسية، خاصة مع تصاعد الحرب بين إيران والولايات المتحدة، وهو ما ينعكس بشكل كبير وواضح ومباشر على كافة أنواع الاستثمار، حيث أدت الأحداث الأخيرة لارتفاعات كبيرة فى أسعار السلع والخدمات وأيضًا أثرت على الاستثمار بشكل كبير، ويترقب العالم حاليًا ماذا يحدث للأسعار بعد زيادة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية وأسعار الذهب عالميًا وأيضًا أسعار النفط، فى ظل حالة عدم الاستقرار التى تشهدها الأسواق الدولية.

وهل تلمس هذه التوترات السوق العقارى باعتباره ركيزة أساسية من ركائز دعم الاقتصاد المصري، وفى هذا السياق، أكد عدد من المطورين العقاريين أن السوق العقارى المصرى يظل من أكثر القطاعات صلابة فى مواجهة الأزمات الاقتصادية، نظرًا لارتباطه بالطلب الحقيقى على السكن والاستثمار طويل الأجل.

وقال أحمد الزينى إن السوق العقارى يمر حاليًا بمرحلة من الترقب نتيجة تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات السياسية، التى أثرت بدورها على تسعير الدولار وأسعار مواد البناء.

وأوضح أن حالة عدم اليقين فى سعر الدولار أدت إلى تذبذب فى الأسعار داخل السوق، ما دفع كثيرًا من المستثمرين والمواطنين إلى التريث فى قرارات الشراء، مشيرًا إلى أن السوق يشهد فى الوقت الحالى حالة من الاستقرار النسبى بعد فترة من التقلبات.

وأضاف الزينى أن السوق العقارى يعانى حاليًا من حالة ركود نسبى فى حركة البيع والشراء، حيث يفضل العديد من المتعاملين الانتظار لحين اتضاح الرؤية بشأن الأسعار وتكاليف البناء خلال الفترة المقبلة.

وتوقع رئيس شعبة مواد البناء أن تشهد حركة البيع والشراء فى السوق العقارى تحسنًا بعد انتهاء عطلة عيد الفطر، مع عودة النشاط الاقتصادى وزيادة الطلب على الوحدات العقارية.

وأشار إلى أن أسعار مواد البناء تُعد مناسبة فى الوقت الحالي، موضحًا أن سعر طن الحديد يتراوح بين ٣٥,٥ ألف جنيه و٣٨,٥ ألف جنيه، بينما سجل سعر طن الأسمنت نحو ٣٧٠٠ جنيه.

وأكد أشرف مصطفى، رئيس شركة أركانيا للتطوير العقاري، أن السوق العقارى المصرى يعد من أقوى الأسواق العقارية فى العالم، لافتًا إلى أن القطاع أثبت قدرته على الصمود والنمو رغم التحديات الاقتصادية العالمية.

وأوضح أن الاقتصاد المصرى أظهر قدرة ملحوظة على التعامل مع المتغيرات خلال السنوات الماضية، وهو ما انعكس إيجابيًا على قطاع العقارات الذى لا يزال أحد أكثر القطاعات جذبًا للاستثمار.

وأضاف أن قوة السوق العقارى فى مصر ترجع إلى عدة عوامل رئيسية، أبرزها النمو السكانى المتزايد الذى يرفع الطلب على الوحدات السكنية والخدمات العمرانية، إلى جانب التوسع العمرانى الكبير الذى تشهده البلاد من خلال المدن الجديدة والمشروعات القومية.

وأشار إلى أن ملف تصدير العقار يمثل فرصة مهمة لدعم الاقتصاد المصري، مؤكدًا أن مصر تمتلك مقومات قوية لجذب المستثمرين الأجانب، سواء من حيث الموقع الجغرافى أو تنوع المشروعات العقارية وتنافسية الأسعار مقارنة بالأسواق العالمية.

وأكد أن استمرار تطوير البنية التحتية والتوسع فى المشروعات العمرانية يعزز من جاذبية السوق العقارى المصري، ويجعل منه أحد أهم القطاعات الاقتصادية الداعمة للنمو خلال السنوات المقبلة.

صرّح المهندس فتح الله فوزى أن التوترات الجيوسياسية الحالية، وعلى رأسها احتمالات التصعيد أو الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، قد يكون لها تأثيرات غير مباشرة على سوق العقارات فى مصر.

وأوضح أن ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، وما يترتب عليه من زيادة فى أسعار الوقود والبنزين، يؤدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والشحن. كما أن جزءًا من مواد ومستلزمات البناء يتم استيراده من الخارج، وبالتالى فإن زيادة تكلفة الاستيراد أو ارتفاع أسعار الطاقة ينعكس على تكلفة الإنتاج فى القطاع العقاري.

وأضاف أن انخفاض قيمة العملة المحلية قد يسهم أيضًا فى زيادة أسعار العقارات، نظرًا لارتفاع تكلفة المواد المستوردة ومدخلات البناء.

وفى المقابل، توقع فتح الله فوزى أن تشهد السوق العقارية عودة المستثمر المصرى للشراء مرة أخرى، باعتبار العقار أحد أهم أدوات حفظ القيمة فى ظل التقلبات الاقتصادية.

كما أشار إلى إمكانية زيادة مبيعات العقارات للأجانب، خاصة فى ظل اعتبار مصر دولة مستقرة وآمنة نسبيًا للاستثمار العقارى مقارنة ببعض دول المنطقة.

وأكد أن هذه العوامل مجتمعة قد تؤدى إلى تحركات ملحوظة فى أسعار العقارات خلال الفترة المقبلة، مع استمرار اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب بالسوق المصري.

9.4 مليار جنيه محفظة استثمارية..

REFAD يقود حزمة مشروعات «أركانيا للتطوير» فى 2026

أعلنت شركة أركانيا للتطوير العقارى عن ملامح خطتها الاستثمارية لعام ٢٠٢٦، كما أعلنت الشركة عن إطلاق أحدث مشروعاتها «REFAD»، ليشكل إضافة نوعية إلى سجل مشروعاتها، ويعكس توجهها نحو تقديم مشروعات ذات قيمة مضافة.

أكد المهندس أشرف مصطفى، رئيس مجلس إدارة شركة أركانيا للتطوير العقاري، أن استراتيجية الشركة لعام ٢٠٢٦ تركز بشكل أساسى على الإنشاءات الفعلية وضخ الاستثمارات المباشرة داخل مواقع المشروعات، مما يعكس التزام الشركة بالتنفيذ والانضباط الزمني، موضحًا أن خطة العام الجديد تعتمد على تسريع معدلات البناء وتعزيز الجداول الزمنية للتسليم، مع متابعة تشغيلية دقيقة لكل مشروع قيد التنفيذ.

وأضاف أن الشركة وصلت بنهاية عام ٢٠٢٥ إلى حجم استثمارات بلغ نحو ٩,٤٤٦ مليار جنيه، بما يعكس وتيرة النمو المتسارعة التى حققتها خلال الفترة الماضية، مدعومة بخطة تشغيلية واضحة ورؤية استثمارية طويلة الأجل، لافتًا إلى أن الشركة تستهدف خلال عام ٢٠٢٦ زيادة حجم استثماراتها إلى حجم جديد سيتم الإعلان عنه قريبًا، وذلك فى إطار خطة توسعية تشمل مناطق شرق القاهرة وعددًا من مدن الدلتا، بما يعزز انتشارها الجغرافى ويرسخ من قاعدة عملائها.

وأشار إلى أن ٢٠٢٦ يمثل مرحلة توسع نوعية فى مسيرة أركانيا للتطوير العقاري، حيث تعتزم الشركة إطلاق حزمة من المشروعات الجديدة، يأتى فى مقدمتها خلال الربع الأول مشروع REFAD – Golden Square، والذى يعكس توجه الشركة نحو تطوير مشروعات ذات مواقع استراتيجية وقيمة استثمارية مرتفعة.

وأوضح أن المشروع السكنى الجديد REFAD A Timeless Promise – يقع فى منطقة Golden Square – ٨ District فى بيت الوطن بالقاهرة الجديدة، وهو مشروع سكنى متكامل يقام على مساحة ٧ أفدنة، تم تخصيصها بعناية لتحقيق التوازن بين المساحات البنائية والفراغات المفتوحة، بما يوفر تجربة سكنية راقية تلبى تطلعات العملاء الباحثين عن الخصوصية والتميز فى واحدة من أكثر المناطق الواعدة بشرق القاهرة.

وأكد أهمية اختيار موقع استراتيجى للمشروع مما يعزز من قيمته الاستثمارية الحالية والمستقبلية، حيث يقع المشروع بالقرب من محور محمد بن زايد والـ View Zone ومنطقة الخدمات الرئيسية للحى الثامن، مما يعكس حرص الشركة على اختيار موقع مميز بعد دراسة دقيقة لمستقبل التنمية بالمنطقة.

وأضاف أن مشروع REFAD – A Timeless Promise تم تطويره وفق فلسفة عمرانية ترتكز على تقديم تجربة سكنية متكاملة تعزز مفهوم الراحة والأمان وجودة الحياة، مشيرًا إلى أن المشروع يقام بنظام الكمبوند السكنى المغلق الذى يوفر أعلى درجات الخصوصية لقاطنيه.

كما يضم مجموعة متنوعة من الوحدات السكنية تتراوح بين غرفة نوم واحدة، وغرفتين، وثلاث غرف نوم، مضيفًا أن المساحات تبدأ من ٥٠ مترًا مربعًا وتصل حتى ١٩٥ مترًا مربعًا لتلبية احتياجات مختلف العملاء، موضحًا أن المشروع يتميز بتصميمه المتكامل للمساحات المفتوحة، مع بحيرة ولاندسكيب فى قلب المشروع، ومساحات خضراء موزعة بعناية داخل الكمبوند.

وأشار الدكتور سمير بناني، الاستشارى التجارى لشركة أركانيا للتطوير العقاري، إلى أن المشروع يوفر مجموعة من الخدمات والمرافق العصرية، تشمل جيم مفتوح، وسينما ذكية، ومنطقة ألعاب للأطفال، بالإضافة إلى Arkania Lounge مع خدمة Wi-Fi مجانية، مشيرًا إلى أن هذه المرافق صممت لتلبية احتياجات الترفيه والعمل والاسترخاء على حد سواء.

وأكد أن REFAD يعتمد على أحدث التقنيات الذكية، من خلال أنظمة المنزل الذكي، وخدمات Triple Play، ونقاط شحن للسيارات الكهربائية، وسيارات جولف للتنقل داخل المشروع، مؤكّدًا أن إدارة جميع الخدمات تتم عبر تطبيق أركانيا لتقديم تجربة سكنية متكاملة ومرنة للسكان.

وأشار إلى أن الشركة تخطط لبدء التشغيل الفعلى لمشروع Arkania Business Hub خلال الربع الثانى من العام الجاري، كما تخطط لإنهاء وتسليم New Mansoura Mall خلال الربع الأول من ٢٠٢٧، وتستهدف الشركة تسليم LAVIDA – New Mansoura فى الربع الثانى من ٢٠٢٨.

ومن المخطط بدء الإنشاءات بمشروع Mashreq – New Cairo فى الربع الثالث من العام الجاري، على أن تبدأ الإنشاءات بمشروع REFAD – Golden Square خلال الربع الثالث من العام الجارى على أن يبدأ التسليم فى الربع الرابع من ٢٠٢٨.

شراكة بين «وان أوف وان» وLEEDS TFM لإدارة Bridges الشيخ زايد

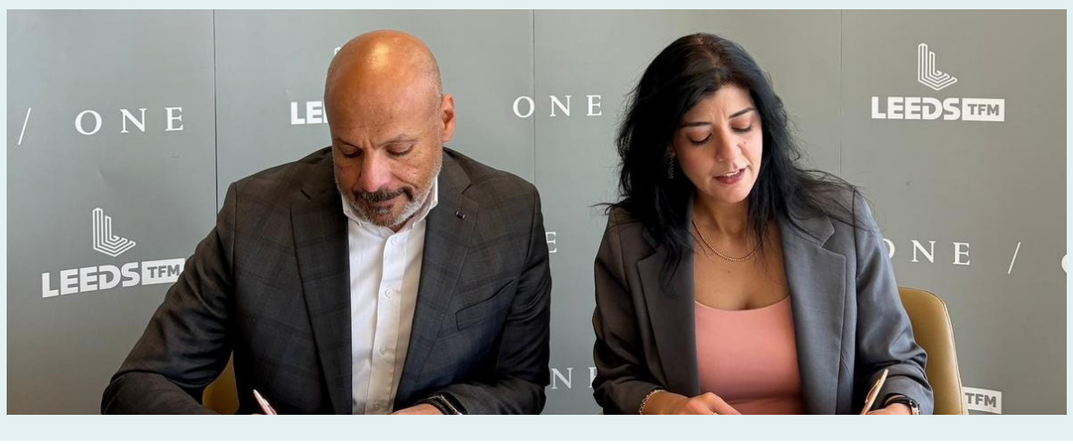

أعلنت شركة وان أوف وان للتنمية العمرانية عن توقيع شراكة استراتيجية مع شركة LEEDS TFM، الرائدة فى مجال إدارة المنشآت والمرافق، لتولى مهام الإدارة التشغيلية المتكاملة لمشروع Bridges بقلب مدينة الشيخ زايد. تم التوقيع بين المهندس أحمد علوي، الرئيس التنفيذى لقطاع التطوير بشركة وان أوف وان والأستاذة ساره نور، المدير التجارى لشركة LEEDS TFM. وتهدف الاتفاقية إلى ضمان إدارة المشروع بنفس معايير الجودة العالمية التى نُفذ بها، بما يحافظ على كفاءته التشغيلية وقيمته الاستثمارية كأصل عقارى مستدام على المدى الطويل.

تعتمد الشراكة بين وان أوف وان و«LEEDS TFM» على منهجية عمل انسيابية تدمج الفكر التشغيلى فى نسيج المشروع منذ لحظاته الأولى؛ حيث تبدأ LEEDS TFM دورها من الآن عبر مرافقة مراحل التطوير الإنشائى لضمان «الجاهزية الاستباقية». ويتجسد ذلك فى مراجعة كافة التصاميم من منظور تشغيلى بحت، يضمن سلاسة الحركة وكفاءة المرافق قبل التنفيذ، وصولاً إلى إعداد خطط التعبئة والتشغيل ووضع بروتوكولات دقيقة لخدمات ما بعد التسليم، وهو ما يعكس حرص وان أوف وان على أن يكون التفكير فى «كيفية عمل المبنى» جزءاً أصيلا من هويته وليس مجرد خطوة لاحقة للاستلام.

ومع اكتمال المشروع وبدء نبض الحياة فيه، تنتقل الشراكة إلى مرحلة الإدارة المتكاملة للمرافق، حيث تتولى LEEDS TFM الخطة التشغيلية الكاملة لضمان أعلى مستويات الكفاءة فى إدارة المكاتب الإدارية والعيادات الطبية والوحدات التجارية. ولا تتوقف هذه الإدارة عند حدود الصيانة الفنية، بل تمتد لتقديم تجربة ضيافة استثنائية لرواد الفندق والنادى الصحي، مما يضمن استدامة الأصول وحماية القيمة الاستثمارية للملاك، ويخلق بيئة عمل وحياة تتسم بالرفاهية والانضباط فى آن واحد.

يُذكر أن مشروع Bridges يمتد على مساحة ١٠ أفدنة بموقع استراتيجى فريد على محور ٢٦ يوليو بالشيخ زايد، باستثمارات تصل إلى ١٣ مليار جنيه. ويعد المشروع وجهة تجارية وإدارية وطبية متكاملة تضم أكثر من ٦٠٠ مكتب إداري، و٢٥٠ عيادة تخصصية، و٢٠٠ وحدة تجارية، بالإضافة إلى فندق فاخر ونادٍ صحي، مما يجعله مركزاً حيوياً للأعمال والضيافة فى غرب القاهرة.

«TOREC» تضاعف أرباحها 37 مرة فى 4 سنوات

تمكنت شركة التعمير للتطوير العقارى TOREC DEVELOPMENTS –، إحدى شركات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، من تحقيق طفرة قياسية فى مستوى أرباحها خلال ٤ سنوات فى الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥ .

وأكد الدكتور وليد عباس، نائب وزيرة الإسكان لشئون المجتمعات العمرانية ، أن شركة توريك أصبحت من المطورين الصاعدين بقوة فى السوق العقارى وتمكنت من تقديم قيمة مضافة للقطاع من خلال ابتكار آليات تسويقية وخدمية .

وأشار الى أن الشركة مستمرة فى التطور وانتهاج استراتيجية تجعلها فى مصاف الشركات الأكثر نمواً فى السوق المصرى .

وأوضح أن الشركة تحرص على الاستعانة بكبار الشركات المتخصصة لتقديم أفضل خدمة وادارة للمشروعات بما يضمن تحقيق أعلى مستوى من أرضاء العملاء وتقديم مشروعات متميزة بأعلى جودة .

وقال المستشار راضى مصطفى راضى رئيس مجلس إدارة شركة التعمير للتطوير العقارى « توريك » ، أن الشركة حققت خلال عام ٢٠٢٥ صافى الارباح الأكبر فى تاريخها حيث حققت ٢٦٤ مليون جنيه بنسبة نمو تتخطى الـ ٢٠٠ ٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤ . وأضاف أن الشركة حققت فى عام ٢٠٢٢ صافى أرباح ٧ ملايين جنيه وفى ٢٠٢٣ ٢٠ مليون جنيه بما يعكس التطور والطفرة السريعة للشركة فى آخر عامين .

وأوضح أن تحقيق النتائج الإيجابية يأتى فى ظل دعم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للشركة وتوجيهاتها بأهمية تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة تسهم فى تحقيق قيمة مضافة للسوق العقارى كذلك تعظيم الاستفادة من الأصول العقارية وتحقيق أعلى عائد استثماري.

وأكد المهندس محمد أنور المدير التنفيذى لشركة التعمير للتطوير العقارى – توريك ، أن الشركة قدمت معادلة استثنائية من حيث توفير منتجات بأعلى مستوى من جودة التنفيذ والتشطيب وخدمات ما بعد البيع بأسعار تنافسية .

وأضاف أن الشركة تواصل تحقيق أعلى معدلات تنفيذ بالمشروعات ويتم تسليم الوحدات وفقاً للجداول الزمنية، ورصدت الشركة إشادات من العملاء بمستوى جودة الوحدات التى تم تسليمها مؤخراً .

«خالد صديق» مشرفًا على مكتب وزيرة الإسكان

أعلنت وزارة الإسكان تكليف المهندس خالد صديق بالإشراف على مكتب وزيرة الإسكان المهندسة راندة المنشاوي، وذلك إلى جانب مهام عمله الحالية رئيسا لمجلس إدارة صندوق التنمية الحضرية.

ويعد هذا التكليف امتدادا للتعاون المثمر والعلاقات المهنية القوية التى جمعت بين المهندس خالد صديق والمهندسة راندة المنشاوى منذ فترة توليها مهام مساعد أول رئيس مجلس الوزراء، حيث شهدت تلك الفترة تنسيقا وتعاونا فى مجال التنمية العمرانية وإدارة المشروعات القومية، والنقلة النوعية الكبيرة منذ تحويله من صندوق تطوير العشوائيات إلى صندوق التنمية الحضرية، وما صاحب ذلك من إطلاق وتنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى التى أسهمت فى الارتقاء بجودة الحياة وتحقيق التنمية العمرانية المتكاملة فى مختلف المحافظات.

ومن المتوقع أن يسهم هذا التكليف فى دعم وتعزيز العمل المشترك خلال المرحلة المقبلة، بما يواكب خطط الدولة فى التنمية والتطوير العمراني، ويعكس حجم الخبرات المتراكمة والتعاون القائم بين مختلف الجهات المعنية.

تنظيم الاتصالات ينهى الاختبارات الفنية..

«شرائح محمول الأطفال» عصر جديد من الحماية الرقمية

كتب: أسامة محمد

فى خطوة تستهدف تعزيز الحماية الرقمية للأطفال فى مصر، انتهى الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات من إجراء الاختبارات الفنية الخاصة بإطلاق شرائح هاتف محمول مخصصة للأطفال، تمهيدًا لطرحها رسميًا بالتعاون مع شركات المحمول العاملة فى السوق.

وتأتى هذه المبادرة ضمن جهود تنظيم استخدام الإنترنت بين الفئات العمرية الصغيرة، من خلال توفير أدوات رقابة أبوية تتيح حجب المواقع غير الملائمة وتحديد نوعية المحتوى الذى يمكن للأطفال الوصول إليه عبر الهواتف الذكية، بما يحقق توازنًا بين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وضمان بيئة رقمية أكثر أمانًا للنشء.

وكشفت مصادر بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن وجود تنسيق بين الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات وشركات المحمول الأربع العاملة فى مصر لإطلاق شرائح محمول مخصصة للأطفال، من خلال تفعيل أكواد خاصة تسمح بتقديم خدمات تتناسب مع الفئات العمرية الصغيرة.

ومن المتوقع أن يتم إطلاق هذه الخدمة رسميًا خلال الفترة المقبلة عقب استكمال الإجراءات التنظيمية واعتمادها، على أن يتم توفيرها عبر شركات المحمول، بما يتيح للأسر اختيار خطوط هاتفية موجهة للأطفال توفر بيئة رقمية أكثر أمانًا.

وتعتمد الشرائح الجديدة على مجموعة من أدوات الحماية الرقمية، من بينها إمكانية حظر المواقع غير الملائمة للأطفال مثل المواقع الإباحية أو المحتوى العنيف، إلى جانب منع استخدام بعض الأدوات التى يمكن أن تتجاوز أنظمة الحجب مثل تطبيقات الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN).

كما تتيح الخدمة لأولياء الأمور التحكم فى نوعية المحتوى الذى يمكن للأطفال الوصول إليه عبر الهاتف المحمول، بما يشمل تصفح الإنترنت والتطبيقات المختلفة، فى إطار منظومة رقابة أبوية تهدف إلى تقليل المخاطر الرقمية التى قد يتعرض لها الأطفال على الإنترنت.

ويؤكد مسؤولون بقطاع الاتصالات أن الهدف من هذه المبادرة ليس تقييد استخدام الأطفال للتكنولوجيا بشكل كامل، وإنما توفير بيئة رقمية آمنة تتيح لهم الاستفادة من الخدمات التعليمية والتطبيقات المفيدة، مع تقليل احتمالات التعرض للمحتوى الضار.

وتأتى هذه المبادرة فى ظل تزايد المخاوف عالميًا من المخاطر الرقمية التى قد يواجهها الأطفال، مثل التعرض للمحتوى غير المناسب أو الاستخدام المفرط للإنترنت، وهو ما دفع العديد من الدول إلى دراسة آليات تنظيم استخدام الأطفال للهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي.

ويتزامن طرح شرائح الأطفال مع مناقشات تشريعية فى مصر بشأن تنظيم استخدام الأطفال للإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث ناقشت لجان برلمانية مقترحات تهدف إلى وضع ضوابط لحماية النشء من مخاطر الفضاء الرقمى وتعزيز التوعية بالاستخدام الآمن للتكنولوجيا.

ويُعد الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات فى مصر، حيث يتولى إصدار القواعد والتشريعات المنظمة للخدمات الرقمية، والإشراف على شركات الاتصالات لضمان جودة الخدمات وحماية حقوق المستخدمين، وذلك وفقًا لقانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣.

ويرى خبراء فى قطاع الاتصالات أن إطلاق شرائح مخصصة للأطفال يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق توازن بين إتاحة التكنولوجيا الحديثة للأجيال الجديدة وبين ضمان الاستخدام المسؤول والآمن لها، خاصة فى ظل التحول الرقمى المتسارع الذى يشهده المجتمع المصري.

اعتماد إطار الحوكمة..

«المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى» يستعرض إنجازات 2025

كتب: أسامة محمد

عقد المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى والحوسبة الكمية والتكنولوجيات البازغة اجتماعًا برئاسة المهندس رأفت هندى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبحضور أعضاء المجلس وعدد من الخبراء المتخصصين فى مختلف المجالات.

شهد الاجتماع استعراض الموقف التنفيذى للاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى ، وما تم إنجازه فى عامها الأول ٢٠٢٥، وتم تسليط الضوء على الدراسة المقارنة لأطر حوكمة الذكاء الاصطناعى التى أعدها المركز المصرى للذكاء الاصطناعى فى ديسمبر ٢٠٢٥ ونشرها على الموقع الرسمى للمجلس.

وأكد المهندس رأفت هندى أن مصر تمضى بخطى ناجحة فى مجال التحول الرقمى والذكاء الاصطناعي؛ مشيرا إلى عددٍ من المؤشرات الدولية التى تعكس التقدم الذى أحرزته مصر فى مجال التحول الرقمى والذكاء الاصطناعي، حيث تقدمت مصر إلى المركز الثانى والعشرين عالميًا فى مؤشر نضج الحكومة الرقمية (GTMI) لعام ٢٠٢٥ الصادر عن البنك الدولي. كما حققت مصر تقدمًا ملحوظًا فى مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعى لعام ٢٠٢٥ الصادر عن مؤسسة Oxford Insights، حيث جاءت فى المرتبة الأولى أفريقيًا، وتقدمت ١٤ مركزًا على المستوى العالمى لتصل إلى المركز الحادى والخمسين من بين ١٩٥ دولة، كما تقدمت إلى المركز الثالث عربيًا مقارنة بالمركز السابع عربيًا فى العام السابق؛ لافتا إلى أن مصر تصدرت الترتيب العالمى فى محور قدرة السياسات ضمن المؤشر ذاته، بما يعكس تطور الأطر والسياسات الوطنية الداعمة لتبنى تقنيات الذكاء الاصطناعي.

واستعرض المهندس رأفت هندى عددًا من التطورات ذات الصلة بتعزيز البنية المؤسسية والتعاون الدولى فى مجال التكنولوجيا المتقدمة، ومن بينها توقيع مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية، إلى جانب الجهود الجارية لإنشاء المركز المصرى–الأفريقى لمنع ومكافحة الجريمة السيبرانية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، بما يسهم فى دعم قدرات الدول الأفريقية فى مواجهة التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني.

وأشار المهندس رأفت هندى إلى استضافة مصر لفعاليات قمة ومعرض AI Everything الشرق الأوسط وأفريقيا، تحت رعاية رئيس الجمهورية، بتنظيم من شبكة GITEX العالمية، وبشراكة استراتيجية مع «ايتيدا»، موضحا أن القمة شهدت الإعلان عن مجموعة من التطبيقات والحلول الرقمية من بينها النموذج اللغوى العربى لمصر «كرنك»، كما شهدت مشاركة عدد من الشركات العالمية والإقليمية الرائدة فى مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى مشاركة دولية واسعة من صناديق الاستثمار العالمية المتخصصة فى ابتكارات الشركات الناشئة.

كما أشار المهندس رأفت هندى إلى مشاركة مصر فى قمة تأثير الذكاء الاصطناعى التى عُقدت فى جمهورية الهند خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٠ فبراير، حيث شارك وفد مصرى رفيع المستوى فى أعمال القمة التى شهدت مشاركة ممثلين عن نحو ١٣٠ دولة، من بينهم نحو ٦٠ وزيرًا ونائب وزير، فضلًا عن عقد جلسة وزارية رفيعة المستوى تناولت الدور المحورى للذكاء الاصطناعى فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ألقت مصر كلمة خلال الجلسة الرئيسية للقمة، كما شاركت بفاعلية فى عضوية كافة مجموعات العمل المنبثقة عنها.

وأقر المجلس عددًا من التوصيات من أبرزها: اعتماد المجلس الخطة التنفيذية لاستراتيجية الذكاء الاصطناعى والمؤشرات الفرعية للاستراتيجية وعددها ٥٦ مؤشر فرعى موزعة على مبادرات الاستراتيجية مع الموافقة على تعميم طلب تقرير الإنجازات من الجهات الحكومية بدورية ربع سنوية، وكذلك الموافقة على إطار الحوكمة الوطنى للذكاء الاصطناعى واعتماد أدلته المكملة (دليل المبادئ التوجيهية الوطنية لذكاء اصطناعى موثوق ومسؤول ودليل المبادئ التوجيهية الوطنية للذكاء الاصطناعى التوليدي)، بالإضافة إلى الموافقة على مقترح خطة العمل لمحور الحوكمة الوطنى لعام ٢٠٢٦ والتى تضم اعداد دليل الاستخدام الآمن لتطبيقات الذكاء الاصطناعى للأطفال.

ووافق المجلس على تفعيل سياسة البيانات المفتوحة وتشكيل اللجنة المشتركة المؤقتة لإتاحة البيانات، بالإضافة إلى الموافقة على تنفيذ برنامج تطوير المهارات للجهات الحكومية والدول العربية والدول الأفريقية فى مجال الذكاء الاصطناعى ورفع الوعى بتحديات الذكاء الاصطناعى والميثاق الوطنى لأخلاقيات الذكاء الاصطناعى بالتعاون مع اليونسكو.

كذلك تم الموافقة على طلب انضمام مصر بصفة مراقب إلى أعمال اللجنة التوجيهية للتقنيات الرقمية الجديدة والناشئة التابعة لمجلس أوروبا، دعمًا لمسار توسيع مشاركة مصر فى المنتديات الدولية المؤثرة فى حوكمة التقنيات الرقمية.

كما وافق المجلس على دراسة وتقييم التوصيات الواردة بتقرير الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات عن خدمات وأنظمة الذكاء الاصطناعى فى مصر والإفادة بالملاحظات .

يعد هذا الاجتماع الأول للمجلس بعد موافقة مجلس الوزراء فى يناير الماضى على تعديل اسم « المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعي» ليصبح «المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى والحوسبة الكمية والتكنولوجيات البازغة» .

بإيرادات 63.8 مليار جنيه..

«راية القابضة» تسجل أداءً قويًا فى 2025

أعلنت شركة راية القابضة للاستثمارات المالية نتائجها المالية المجمعة عن العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مسجلة أداءً قوياً يعكس متانة نموذج أعمالها وقدرتها على تحقيق نمو مستدام عبر مختلف قطاعاتها.

وواصلت المجموعة ترسيخ موقعها كواحدة من أبرز الشركات الاستثمارية فى مصر والمنطقة، مدعومة بتنوع أنشطتها التشغيلية وتوسعها فى الأسواق الإقليمية.

وسجلت المجموعة إيرادات بلغت ٦٣,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٤٥,١ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٤، محققةً نمواً سنوياً بنسبة ٤١٪. كما ارتفع إجمالى الربح إلى ١٣,٧ مليار جنيه بنسبة نمو بلغت ٤٥٪، مع تحسن هامش الربح ليصل إلى ٢١,٤٪ مقارنةً بـ ٢٠,٩٪ فى العام السابق، بما يعكس تحسن الكفاءة التشغيلية عبر مختلف قطاعات المجموعة.

وحققت الشركة أرباحاً قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EBITDA) بقيمة ٧,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥ بنمو سنوى قدره ٦٠٪، فيما بلغ صافى الربح بعد حقوق الأقلية ٢,٦ مليار جنيه مسجلاً نمواً بنسبة ٥٣٪ مقارنةً بالعام السابق، وهو ما يعكس قوة الأداء التشغيلى وتنوع مصادر الإيرادات داخل محفظة استثمارات راية.

وجاء هذا الأداء مدفوعاً بالنمو القوى لشركات محفظة راية الاستثمارية، حيث سجلت راية للتجارة إيرادات بلغت ٢٣,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥، لتواصل دورها كمساهم رئيسى فى إيرادات المجموعة. كما حققت راية لتكنولوجيا المعلومات نمواً قوياً، حيث سجلت إيرادات بلغت ١٨,٤ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٧٠٪، مدفوعةً بالطلب المتزايد على خدمات التحول الرقمى وحلول البنية التحتية التكنولوجية فى الأسواق المحلية والإقليمية.

وسجلت أمان القابضة، الذراع المالية للمجموعة فى قطاع التكنولوجيا المالية والخدمات المالية غير المصرفية، إيرادات بلغت ٩,٦ مليار جنيه خلال العام، بنمو سنوى قدره ٤٩٪، مدفوعةً بالتوسع فى الخدمات المالية الرقمية وحلول التمويل الاستهلاكي. وساهمت شركات المجموعة الأخرى فى دعم الأداء، من بينها أسطول للخدمات اللوجستية، راية فودز، راية أوتو، راية إليكتريك، وراية لخدمات مراكز الاتصالات، إلى جانب أنشطة الضيافة والمبانى الذكية، بما يعكس تنوع مصادر النمو داخل المجموعة.

وعلى صعيد التوسع الإقليمي، واصلت راية القابضة خلال عام ٢٠٢٥ تعزيز حضورها فى الأسواق الإقليمية، حيث أصبحت خمسة من شركاتها تعمل حالياً فى السوق السعودي. وتقدم كل من "راية لتكنولوجيا المعلومات" و "راية لخدمات مراكز الاتصالات" خدماتهما فى المملكة منذ أكثر من ٢٠ عاماً، حيث تدعمان العديد من المؤسسات والشركات الكبرى فى مختلف القطاعات.

كما وسعت "أمان القابضة" حضورها فى السوق السعودى من خلال عقد شراكات مع اثنتين من أكبر سلاسل التجزئة فى المملكة، وهما شركة "جرير للتسويق السعودية" وشركة "المنيع"، لتقديم حلول التمويل الاستهلاكى فى السوق السعودي. وفى قطاع التنقل، تساهم "راية أوتو" فى دعم حلول التصنيع المتقدم للمركبات وتقنيات التنقل الحديثة، وذلك من خلال شراكات استراتيجية مع مجموعة "التركى القابضة" وشركتها التابعة "سمارة".

وتوسعت "راية للمبانى الذكية" فى مدينة الرياض من خلال إطلاق مركز EDGE للابتكار (Edge Innovation Center)، الذى يقدم مساحات مكتبية ذكية وخدمات مكاتب متكاملة بمعايير تشغيلية متقدمة تستهدف الشركات المحلية والدولية. ويأتى هذا التوسع عبر شركات المحفظة الاستثمارية فى إطار استراتيجية المجموعة لتعزيز حضورها فى الأسواق الإقليمية الواعدة وزيادة الإيرادات بالعملات الأجنبية.

فى بروتوكول «التجارة الداخلية»..

مستخرج السجل التجارى يصل «مكاتب البريد»

كتب: أسامة محمد

وقّعت الهيئة القومية للبريد وجهاز تنمية التجارة الداخلية بروتوكول تعاون مشترك يهدف إلى إتاحة عدد من خدمات الجهاز عبر مكاتب البريد المنتشرة فى مختلف أنحاء الجمهورية، وذلك فى إطار التوسع فى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين بشكل أكثر سهولة ويسر.

ويستهدف البروتوكول تسهيل الإجراءات أمام المواطنين وأصحاب الأنشطة الاقتصادية، وتمكينهم من الحصول على خدمات جهاز تنمية التجارة الداخلية، وفى مقدمتها استخراج مستخرج السجل التجاري، بسرعة وكفاءة ووفق أعلى معايير الجودة والتأمين. ويأتى ذلك بالاعتماد على الإمكانات الكبيرة التى يمتلكها البريد المصري، وفى مقدمتها البنية التحتية المتطورة والانتشار الجغرافى الواسع لشبكة مكاتب البريد على مستوى الجمهورية.

وقع البروتوكول كلٌ من داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، والدكتور محمد عوض، رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، وذلك بحضور عدد من قيادات الجهتين.

وبموجب هذا البروتوكول، سيتم إتاحة الحصول على مستخرج السجل التجاري، من خلال مكاتب البريد على مستوى الجمهورية، بما يمكّن المواطنين من الوصول إلى الخدمة بالقرب من محل إقامتهم، ويضمن سرعة وسهولة إنجاز المعاملات بدرجة عالية من الدقة والأمان كما يشمل التعاون إتاحة عدد من الخدمات الأخرى عبر مكاتب البريد، من بينها الاستعلام عن بيانات المنشآه، والاستدلال عن رقم السجل التجارى الموحد (UCR)، إلى جانب إمكانية سداد رسوم تجديد التسجيل التجارى عبر مكاتب البريد.

ويتضمن البروتوكول أيضًا طباعة وتوريد أوراق مؤمنة بمواصفات ومعايير محددة من خلال مطابع البريد، وفقًا لأعلى معايير التأمين والجودة باستخدام أحدث تقنيات الطباعة المؤمنة، إلى مكاتب السجل التجارى التابعة لجهاز تنمية التجارة الداخلية بالمحافظات بما يعزز التكامل بين الجهتين ويضمن توحيد معايير الأمان والجودة فى إصدار المستندات، ويضمن سهولة الخدمة واستمرارية تقديمها وفق أعلى معايير الجودة..

صرحت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، أن هذا التعاون يأتى فى إطار إستراتيجية البريد المصرى للتوسع فى تقديم الخدمات الحكومية المتكاملة من خلال شبكة مكاتب البريد المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية، بما يسهم فى تسهيل حصول المواطنين وأصحاب الأعمال على الخدمات المختلفة بسرعة وكفاءة، مشيرة إلى أن إتاحة خدمات جهاز تنمية التجارة الداخلية عبر مكاتب البريد تمثل خطوة مهمة نحو دعم بيئة الأعمال وتحسين تجربة المتعاملين مع الخدمات الحكومية، خاصة فى ظل ما يمتلكه البريد المصرى من بنية تحتية متطورة وقدرات تشغيلية واسعة تمكنه من تقديم الخدمات بأعلى مستويات الجودة والأمان.

وأوضح الدكتور محمد عوض، رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، أن توقيع بروتوكول التعاون مع الهيئة القومية للبريد يمثل خطوة مهمة فى إطار جهود الدولة لتطوير منظومة خدمات جهاز تنمية التجارة الداخلية وتيسير حصول المواطنين والمستثمرين عليها، مشيرًا إلى أن اختيار التعاون مع البريد المصرى يأتى لما يمتلكه من شبكة واسعة من مكاتب الخدمات المنتشرة فى مختلف محافظات الجمهورية، إلى جانب خبرة كبيرة فى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، مشيرًا الى أن إتاحة خدمات جهاز تنمية التجارة الداخلية عبر مكاتب البريد ستسهم بشكل كبير فى توسيع نطاق تقديم الخدمة والوصول بها إلى شريحة أكبر من المواطنين وأصحاب الأنشطة الاقتصادية.

القضاء العسكرى يردع المتلاعبين..

أسعار المحروقات «وقود الغلاء»

كتبت: سها يحيى

فى خطوة صادمة للمواطنين من الحكومة، أقرت وزارة البترول والثروة المعدنية زيادة جديدة فى أسعار عدد من المنتجات البترولية وغاز تموين السيارات، وتم تطبيق الأسعار الجديدة يوم الثلاثاء الماضي، الموافق ١٠ مارس، وذلك فى ظل التغيرات التى تشهدها أسواق الطاقة العالمية بسبب الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران، والتى أدت إلى ارتفاع أسعار النفط عالميًا.

وأوضحت الوزارة – فى بيان رسمي– أن هذه الزيادة تهدف إلى ضبط منظومة الدعم ومواكبة التغيرات العالمية فى أسواق الطاقة، بما يضمن استمرار توافر المنتجات البترولية للمواطنين وللسوق المحلية.

وفى ظل ارتفاع أسعار المحروقات زادت تخوفات المواطنين من ارتفاع أسعار السلع، أو استغلال بعض التجار للأزمة، رغم محاولات الدولة للتصدى للتلاعب فى الأسعار، والتى كان آخرها تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال حفل إفطار الأكاديمية العسكرية المصرية حول دراسة إحالة المتلاعبين بالأسعار إلى القضاء العسكري.

لا مساس بسعر رغيف الخبز البلدي

وبعد زيادة أسعار المحروقات، أكد شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، أنه لا مساس بسعر رغيف الخبز البلدى المدعم على بطاقات التموين، مؤكدًا استمرار ثبات السعر الذى يتحمله المواطن عند ٢٠ قرشًا للرغيف دون أى تغيير، حيث تتحمل الدولة الزيادة فى تكلفة إنتاج الخبز الناتجة عن تحريك أسعار السولار بالنسبة للمخابز التى تعمل بالسولار.

وأضاف: أن الزيادة التى تتحملها الدولة نتيجة تحريك أسعار الوقود تقدر بنحو ١,٦ مليار جنيه سنويًا بما يعادل نحو ١٣٤ مليون جنيه شهريًا تتحملها الهيئة العامة للسلع التموينية، وذلك لضمان استمرار منظومة الخبز المدعم بنفس السعر المقرر للمواطنين.

أسعار السلع التموينية

وأكد استمرار ثبات أسعار السلع التموينية التى يتم صرفها للمواطنين على بطاقات التموين من خلال المنافذ التموينية والمجمعات الاستهلاكية، مع انتظام عمليات صرف المقررات التموينية وتوافر السلع بالكميات المناسبة دون أى تغيير فى الأسعار.

إجراءات فورية لضمان استقرار الأسواق

وأوضح وزير التموين، أن الوزارة تتابع الموقف لحظيًا من خلال غرفة عمليات مركزية بديوان عام الوزارة تعمل على مدار الساعة، بالتنسيق مع مديريات التموين بالمحافظات، لمتابعة حركة تداول السلع وتوافر المنتجات البترولية وانتظام عمليات التوزيع، بما يضمن استقرار الأسواق واستمرار تدفق السلع للمواطنين دون أى معوقات.

تكثيف الحملات التفتيشية على الأسواق

ووجه الوزير الأجهزة الرقابية بالوزارة بتكثيف الحملات التفتيشية على الأسواق والمخابز السياحية ومنافذ بيع السلع الغذائية، للتأكد من الالتزام بالأسعار المعلنة وعدم استغلال تحريك أسعار الوقود لرفع الأسعار بشكل غير مبرر، بالتنسيق مع مباحث التموين وجهاز حماية المستهلك والجهات المعنية.

وأكد أن الوزارة لن تتهاون فى اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه أى مخالفات، مشددًا على استمرار المتابعة اليومية للأسواق لضمان استقرار الأسعار وتوافر السلع للمواطنين فى مختلف المحافظات.

هل يؤثر ارتفاع المحروقات على أسعار الخضروات والفاكهة؟

«رفع أسعار المحروقات سوف تزيد الأعباء على الفلاحين لكنها لن ترفع الأسعار»، هذا ما أكده حسين عبدالرحمن أبو صدام، نقيب عام الفلاحين، موضحًا أن سعر المنتجات الزراعية تحدده آليات العرض والطلب وليس تكلفة الإنتاج.

وطالب «أبو صدام»، الحكومة المصرية بضرورة مراعاة الفلاحين ودعمهم ماديًا ومعنويًا وتوعويًا بعد هذه الزيادة التى تزيد الأعباء على الفلاحين، كما ناشد المواطنين بعدم مساعدة التجار على رفع الأسعار والمساهمة فى ذلك بالتهافت على شراء المنتجات بأسعار مرتفعة.

وأكد أن مصر تعيش عصر أمن غذائى حقيقي، حيث تتوافر بها كافة أنواع المنتجات الزراعية فى كل الأوقات بأسعار متفاوتة ترضى أذواق الجميع ويسهل الحصول عليها طوال أيام العام، حيث ننتج ما يكفى لسد الاحتياجات المحلية طوال العام مع فائض يصل لـ١٠ مليون طن من كافة أنواع الخضروات والفاكهة تصدر للخارج.

ولفت إلى أن توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى كانت توجيهات وقائية سابقة للأحداث ساهمت فى توجيه المسؤولين بتخزين مخزون استراتيجى كبير من كافة المنتجات الغذائية يكفى كل المواطنين على أرض مصر لشهور طويلة، بالإضافة إلى التوسع الزراعى وزيادة الإنتاج المحلى ليكون حائط صد منيع يحمى مصر والمصريين من أى تداعيات لأزمات عالمية أو على الأقل يخفف من حدتها.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.390

2026-3-15

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

خصم للراتب وتعليق من قيمة العقود..

«الخطيب» يلوى ذراع نجوم الأهلى «ماليًا»

كتب- عادل حسن

حالة من التخبط يعيشها النادى الأهلى بصورة لم تعتادها الجماهير، حيث فجرت الخسارة أمام طلائع الجيش فى بطولة الدوري، أزمة كبيرة هزت أروقة النادى وتسببت فى قرارات غير مسبوقة وعقوبات مالية كبيرة على اللاعبين بعد تراجع الفريق للمركز الثالث فى سباق المنافسة على لقب الدورى خلف الغريمين الزمالك وبيراميدز.

وعاقب الأهلى لاعبيه ماليا وقرر إجراء مراجعة شاملة لكافة القطاعات بينما تنتظره مواجهة مصيرية أمام الترجى التونسى فى دور الثمانية لدورى أبطال أفريقيا وهى بطولة يحمل الرقم القياسى فى عدد ألقابها.

وقرر محمود الخطيب رئيس النادى الاهلى خصم ٣٠٪ من راتب لاعبى الفريق الأول وتعليق ٢٥٪ من قيمة عقودهم، وذلك لحين حسم موقف الفريق من المنافسة على بطولتى الدورى المصرى الممتاز ودورى أبطال أفريقيا.

وبدا من خلال تلك القرارات حالة الغضب التى ظهرت على الخطيب فى ظل تراجع المستوى والنتائج وقد أعتبر البعض تلك العقوبات المالية محاولة منه لإعادة الفريق للطريق الصحيح خاصة أن الجمهور غير راض مطلقا بالأداء والنتائج والحالة العامة للفريق.

كما تقرر تقديم موعد سفر بعثة الفريق الأول إلى تونس لمواجهة الترجى الرياضى التونسى فى ذهاب دور الثمانية من دورى أبطال أفريقيا، لإتاحة مزيد من الوقت للجهاز الفنى للاستعداد للمباراة المرتقبة أملا فى تحقيق نتيجة إيجابية وتجنب أى خسارة جديدة قد تلقى بالفريق فى طريق مسدود.

وكلف الخطيب كلا من ياسين منصور نائب رئيس النادي، وسيد عبد الحفيظ عضو المجلس، ببدء تقييم عاجل لجميع العاملين بقطاع الكرة وإدارته والأجهزة الفنية والطبية والإدارية، وإعادة هيكلة القطاع على مستوى الفريق الأول والناشئين والكرة النسائية والأكاديميات، بما يتوافق مع طموحات النادى وجماهيره خلال المرحلة القادمة.

وسيحل الأهلى ضيفا على الترجى فى رادس اليوم الأحد فى ذهاب دور الثمانية لدورى أبطال أفريقيا على أن تقام مباراة الإياب فى القاهرة فى وقت لاحق من مارس.

وتواجه إدارة الأهلى غضبا جماهيريا متزايدا بسبب تعاقب المدربين الذين لم يتركوا أى بصمة فى السنوات الأخيرة، إضافة إلى التعاقد مع عدد كبير من اللاعبين الذين كلفوا خزينة النادى مبالغ طائلة وتعويضات كشفت عن مشكلة واضحة فى منظومة الاختيارات.

ويتعرض المدرب الحالي، الدنمركى بيس تورووب، الذى تولى المسؤولية فى أكتوبر الماضي، لضغوط كبيرة ومطالبات متزايدة بإقالته.

وظهرت حالة من الاحتقان الجماهيرى فى ظل تواضع مستوى العديد من صفقات الأهلي، حتى أن العديد من الخبراء والمحللين تحدثوا عن تواضع مستوى بعض اللاعبين، وكشف الإعلامى أحمد شوبير عن تفاصيل قرار مثير داخل النادى الأهلى بشأن رحيل بعض من اللاعبين من صفقات يناير عن الفريق خلال الفترة المقبلة.

وقال شوبير خلال حديثه عبر صفحته بموقع التواصل الاجتماعى فيس بوك: فيه بعض اللاعبين اللى ضمها الأهلى هذا العام ستترحل سواء بيع أو إعارة ولابد من معرفة من هو المسؤول عن ضمهم خلال فترة الانتقالات الشتوية لأن هذه يعتبر أقل نوع من التدعيمات للنادى الأهلي.

وكان النادى الأهلى ضم بعض من اللاعبين خلال هذا الموسم سواء فى خط الدفاع أو خط الهجوم حيث لم يشارك منهم عدد كبير.

عبء جديد على المواطنين..

كحك العيد «سعره مُر»

كتبت: سها يحيى

صاجات يذهب بها المواطنون هنا وهناك، وروائح كعك تفوح فى كل الشوارع، معلنة اقتراب عيد الفطر المبارك، الذى اعتاد المصريون الاحتفال فيه بشراء الكعك والبسكويت.

ورغم مذاق الفرحة الذى كان يأتى به العيد كل عام بحلواه، إلا أن العيد هذا العام مختلف بعض الشيء، بسبب ارتفاع أسعار الكعك، الذى أصبح عبئًا على المواطنين بدلًا من أن يكون مصدر بهجة لهم.

ورصدت «البورصجية» أسعار كعك العيد هذا العام مقارنة بالعام الماضى فى أحد محال الحلوى الكبرى، حيث جاءت الأسعار كالتالي..

سجل سعر كيلو الكحك السادة ٢٩٠ جنيهًا بدلًا من ٢٨٠ جنيهًا العام الماضي، وكيلو الكحك بالملبن سجل ٣٤٥ جنيهًا بدلًا من ٢٨٠ جنيهًا، وبلغ سعر كيلو الكحك العجوة ٣٥٠ جنيهًا بدلًا من ٢٩٠ جنيهًا، أما كحك عين الجمل فسجل الكيلو ٤٤٥ جنيهًا بدلًا من ٣٦٥ جنيهًا العام الماضي.

وبلغ سعر كيلو الغريبة باللوز ٥٣٠ جنيهًا بدلًا من ٤٤٠ جنيهًا، وكيلو البيتى فور سجل ٣٦٥ جنيهًا بدلًا من ٣٠٠ جنيه، وبلغ سعر بيتى فور بالمكسرات ٤٧٥ جنيهًا بدلًا من ٣٨٠ جنيهًا، وكيلو الكوكيز الشوكولاتة وصل سعره إلى ٣٣٥ جنيهًا بدلًا من ٢٧٠ جنيهًا، والكوكيز الفانيليا سجل سعر الكيلو ٣٤٠ جنيهًا بدلًا من ٢٧٠ جنيهًا.

أما سعر كيلو البسكويت السادة فارتفع إلى ٢٩٠ جنيهًا بدلًا من ٢٥٠ جنيهًا، وكيلو بسكويت البرتقال سجل ٣٢٠ جنيهًا بدلًا من ٢٥٠ جنيهًا، وبسكويت جوز الهند وصل سعر الكيلو إلى ٣٥٠ جنيهًا بدلًا من ٢٥٠ جنيهًا، وكيلو بسكويت الشوكولاتة سجل ٣٤٠ جنيهًا بدلًا من ٢٦٠ جنيهًا، والبسكويت المشكلت وصل سعره إلى ٣٥٠ جنيهًا بدلًا من ٢٦٠ جنيهًا، والمنين السادة والعجوة تراوح سعر الكيلو ما بين ٣٤٠ و٣٥٠ جنيهًا بدلًا من ٢٨٠ و٢٩٠ جنيهًا.

وتسبب ارتفاع أسعار كعك العيد فى حالة من الحزن للمواطنين، الأمر الذى دفع البعض للدعوة على مواقع التواصل الاجتماعى إلى مقاطعة الشراء، فى حين سخر آخرون من ارتفاع أسعار كعك العيد، قائلين: «أسعار الكحك لحظة بلحظة»، «الكحك للأغنياء فقط».

وعلى جانب آخر، أعلنت شركة كايرو بيك، التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية بوزارة التموين والتجارة الداخلية، عن قائمة أسعار كعك وبسكويت عيد الفطر، وتُطرح هذه المنتجات فى المنافذ التموينية والمجمعات الاستهلاكية، ضمن استعدادات الوزارة المبكرة لموسم العيد، وحرصها على توفير منتجات بجودة مناسبة وأسعار تنافسية مقارنة بالأسواق الحرة.

وتأتى هذه الخطوة فى إطار خطة وزارة التموين لزيادة المعروض من منتجات كعك وبسكويت العيد من خلال الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، بهدف تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين مع اقتراب عيد الفطر وارتفاع الطلب على هذه المنتجات.

وجاءت أسعار الكعك والبسكويت فى الشركة كالتالي: «كيلو البسكويت ١٧٠ جنيهًا، الكعك السادة ١٧٠ جنيهًا للكيلو، كعك الملبن ١٦٠ جنيهًا للكيلو، الكعك بالمكسرات ٢٣٥ جنيهًا للكيلو، الكعك بالسمن البلدى بالمكسرات ٣٠٠ جنيه للكيلو، الكعك بالسمن البلدى ٢٥٠ جنيهًا للكيلو، الغريبة السادة ١٨٠ جنيهًا للكيلو، الغريبة باللوز ٢١٠ جنيهات للكيلو، البيتى فور ١٩٠ جنيهًا للكيلو، البيتى فور لوكس ٢٢٠ جنيهًا للكيلو، السابليه ٢٢٠ جنيهًا للكيلو، الكوكيز ٢٠٠ جنيه للكيلو، البسكويت فور ٢٠٠ جنيه للكيلو».

وأكدت الوزارة، أن هذه المنتجات سيتم طرحها بكميات كبيرة داخل المجمعات الاستهلاكية ومنافذ البيع التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، إلى جانب منافذ الشركات التابعة، وذلك لتلبية احتياجات المواطنين وضمان توافر منتجات العيد بجودة مناسبة وأسعار فى متناول الجميع.